(٦)

الفصل السادس

المرأة العربية فى المنظور التربوى التعليمى بين التطور والتحرر

مقدمة

إن قضية مكانة المرأة واحدة من القضايا التى فرضت نفسها على الساحة الفكرية والاجتماعية وشغلت كثيراً من الباحثين فى القديم والحديث لما تمثله من خطورة كبيرة ، وما تلعبه من دور بارز فى المجتمع ؛ فالمرأة محور من محاور اجتماعيات المجتمع ، ولبنة من لبنات هذا الصرح الاجتماعى العملاق.

فبين أكوام الغيوم السوداء التى تلف العالم هذه الأيام ، وتجعل المواطن العربى يتلفت باحثاً عن أمل وفرحة ينفذ بها من كل هذا الضيق ، يبدو الحديث عن قضايا المرأة العربية المعاصرة نافلاً (لا يسمن ولا يغنى من جوع) .

لكن هذا الحديث يغدو ضرورياً حين نتذكر أننا أزحنا أمثالها من قضايا المجتمع المدنى ، أمام أرجحية القضايا الكبرى ، أيام كان الخطاب الوطنى القومى لا يسمح بسماع صوت المرأة والمواطن والإنسان ، بينما يتضح لنا اليوم ، بعد أن ذاب الثلج ، ثلج التحرر والتقدم ، وانكشف المرج ، مرج التخلف والتأخر.

وفى كتاب الجبرتى لعام ١٨٠٠م وصف لبداية حركة تحرير المرأة فى القرن الماضى والتى عزاها الجبرتى إلى مخالطة المصريين للفرنسيين الذين أسلموا . وتشبهت بعض المصريات بنساء الفرنسيين فى الملابس والاختلاط، بل إن أول مظاهرة نسائية فى مصر الحديثة حدثت فى رشيد بعد أن سمعت النساء من زوجة الجنرال (مينو) المصرية طريقته فى التعامل والحديث معها فخرجن يطالبن حاكم رشيد الفرنسى بأن يتدخل حتى يسمح لهن رجالهن بالذهاب للحمامات العامة وطالبن بأن يعاملهن أزواجهن بمثل ما كان الجنرال الفرنسى يعامل زوجته باحترام.

ويتبين لقارئ الجبرتى أن هناك طبقتين كانتا صاحبتى السبق فى هذه الأفكار وهى الفئات الاجتماعية العليا التى اختلطت بعائلات قادة الحملة الفرنسية وبعض فئات الشيوخ مثل الشيخ عبد الله الشرقاوى والشيخ أبو الأنوار السادات والشيخ البكرى .

تعليم المرأة بداية التطور والتحرر

لقد كان لتحديث المجتمع المصرى فى عهد محمد على أثره الكبير على حركة المرأة ؛ فقد صاحب بناء الدولة المصرية الحديثة ازدهار الصناعة والبعثات

التعليمية للخارج التى عادت تبشر بروح جديدة ودعوة لإعادة صياغة العلاقات بين الرجل والمرأة على أسس مختلفة عما عرفه الناس فى عهد الحملات العثمانية.

وقد تميز الخطاب العربى الحديث، ممثلاً فى تيار المجددين، فى تناوله لمسألة المرأة، بالدعوة إلى التحرر من أغلال عصر الحريم الذى كان يعبر عن طبيعة العلاقات الاجتماعية والإنتاجية السائدة فى ذلك الوقت، لذلك فإن دعوتهم قد تركزت على المناداة بالسفور والدعوة إلى تعليم المرأة تعليماً حديثًا مختلطاً، كما أعطوا اهتماماً واضحًا لمسائل الأسرة والزواج، وطالبوا بتقييد التعدد والطلاق، ولم تتوقف دعوتهم عند تناول هذه المسائل فقط، بل طالبوا برفع القيود المفروضة على المرأة فى إطار العزلة والانزواء المنزلى، وأكدوا على أهمية خروجها إلى المجتمع ومشاركتها فى مختلف أوجه الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وقد بدأ أول اهتمامات الخطاب العربى النهوضى بقضايا المرأة فى الإشارات العامة التى أثارها (رفاعة رافع الطهطاوى) منتصف القرن التاسع عشر فقد لفت الأنظار إلى التمايز بين المرأة الفرنسية والمرأة المصرية متخذاً موقفًا إيجابيًا من المرأة الفرنسية التى رأى فيها العلم والشخصية القوية والأخلاق، لكنه فى كتابه المرشد الأمين للبنات والبنين طرح باختصار أهم قضايا المرأة المصرية من خلال مشكلة التعليم ، فرأى أن التعليم الابتدائى يجب أن يكون واحداً وشاملاً للجميع ، وأن يكون التعليم الثانوى على مستوى رفيع ، وأن يشجع الطلاب عليه ، وأن تتعلم البنات كالصبيان على قدم المساواة ، وهو يعتقد أن تعليم البنات ضرورى لتحقيق عدة أهداف : الزواج المتجانس ، تربية الأولاد التربية الصالحة ، تمكين المرأة من العمل أسوة بالرجل ، كل فى نطاق مؤهلاته ، وتجنيب النساء الفراغ وحياة النميمة بين الحريم.

مما لاشك فيه أن ملاحظة الطهطاوى للمجتمع الغربى ومقارنته بالمصرى جعلته يعى العلاقة بين تعليم المرأة ودورها فى العائلة والمجتمع والعمل ، وهى مسائل شديدة الأهمية ، ولكنه لم يدع إلى خروج النساء من خدورهن والاشتراك فى الحياة العامة ، بينما شدد على مسألة العدل فى تعدد الزوجات وحض على معاملة المرأة بشكل أفضل ضمن العائلة.

صحيح أن رفاعة لم يصل فى كتابه إلى درجة المطالبة برفع الحجاب ، فيما

فعله قاسم أمين، وأكسب أعماله شهرتها ، غير أنه دعا إلى صرف الهمة لتعليم البنات والصبيان معًا ليمكن التعليم المرأة من اقتضاء الحال أن تتعاطى من الأشغال والأعمال ما يتعاطاه الرجال على قدر قوتها وطاقتها ، إلا أنه تعرض فى الجوانب الأخرى لأغلب ما عالجه قاسم أمين.

ومع ذلك كان الطهطاوى أول من شكك فى العلاقة بين الملابس ، مكشوفة أو مستورة على حد تعبيره وبين العفة فيما جاء فى قوله : وملخص ذلك أن وقوع اللخبطة لعفة النساء لا يأتى من كشفهن أو سترهن بل منشأ ذلك التربية الخسيسة .

لكن التطور النوعى فى معالجة قضايا المرأة أتى بعد حوالى عقدين أو ثلاثة من إثارات الطهطاوى ، وذلك على يد الرائدات الشاميات فى صحافة المرأة ؛ ليبلغ ذروته مع إسهامات (قاسم أمين) التى اعتمدت على آراء الإمام (محمد عبده) وفتاواه.

ومعروف أن السؤال الشهير : لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم ؟ كان مركزياً عند مجمل النهضويين ، وكان من المنطقى فى إطار ذلك أن ينشغل الإمام بإمكانية استيعاب الإسلام لتقدم الحضارة والتلاؤم معها.

من خلال إجاباته ، رأى الإمام أن الخلية الأساس فى المجتمع : العائلة ؛ حيث للمرأة دور كبير فيها ، فهى منتجة الأولاد وراعية الأسرة ، ولكن كيف يمكن أن تلعب ذلك الدور وتتحمل تلك المسئولية وهى مضطهدة مستلبة فى إنسانيتها غارقة فى الجهل وظلمات الخرافات والأساطير ، محجوبة عن الدنيا تشاركها فى زوجها زوجات أخريات يحلن حياتها وحياة أولادها إلى جحيم لا ينتج إلا التأخر، وكل ذلك باسم الدين ! تلك هى المسائل التى أثارها الشيخ الإمام بشفافية وحس إنسانى عال ، والحقيقة أن التقدم اللاحق للمرأة العربية مدين للإمام بأمور متعددة ؛ فهو لم يكتف بتوصيف الواقع الذى كانت تعيش فيه ، وإنما قدم حلولاً لقضايا الزواج والطلاق والحجاب والتعليم وتعدد الزوجات من خلال اجتهاداته وتفكيره الدينى الإصلاحى ؛ حيث لم يكن وارداً تقديم خطاب فى قضايا المرأة خارجه ، فكسر بذلك طوق التزمت والتفكير ، ودفع بالعديد من نخبة المجتمع نساء ورجالاً للاشتراك فى ذلك الحوار.

وأول مدرسة أنشئت فى عهد (محمد على) هى مدرسة لتخريج القابلات.

وفى عهد (سعيد) رغم اضمحلال العناية بالتعليم بشكل عام إلا أنه سمح للبعثات الأجنبية الدينية بإنشاء بعض المدارس منها مدرستان ، القاهرة والإسكندرية لراهبات الصالح البون باستير .

وفى عهد (إسماعيل) أسهمت إحدى زوجاته فى إنشاء أول مدرسة مصرية للتعليم العام للبنات عام ١٨٧٣م وهى المدرسة السيوفية للبنات ، كما أنشئت مدرسة القريبة وبدأت مدارس البنات تتزايد ببطء بعد ذلك حتى توجت بإنشاء الجامعة المصرية الأهلية عام ١٩٠٨م والتى ترددت عليها بعض النساء المصريات (بعد أن خرجن من هوة الأمية) ليحضرن الاجتماعات وسلسلة المحاضرات التى كانت تلقيها السيدة ملك حفنى ناصف باحثة البادية وباحثات أجنبيات دعين لإلقاء المحاضرات فى قاعات الجامعة ، وذلك قبل دخول الفتيات رسمياً للجامعة عام ١٩٢٨م، وليس من المستغرب أن يكون لقاسم أمين صاحب الآراء العنيدة فى مجال تحرير المرأة دور الريادة فى إنشاء تلك الجامعة.

قاسم أمين وتحرير المرأة

والمعلومات وفيرة عن قاسم أمين صاحب الكتابين الشهيرين ... تحرير المرأة الصادر عام ١٨٩٩م والمرأة الجديدة الصادر بعد نحو عامين ؛ فقد أثار هذان العملان جدلاً واسعاً دخل به صاحبهما التاريخ من أوسع أبوابه ، واكتسب لقبه الشهير .. محرر المرأة .

وتشتعل المعارك عادة فى مراحل الانتقال التاريخى من عصر إلى آخر ، فبينما ظهر أول عمل لقاسم أمين وقت كان القرن التاسع عشر يلفظ أنفاسه الأخيرة، صدر عمله الثانى فى لحظات الصرخات الأولى للقرن العشرين الوليد ، غير أن ذلك وحده لا ينم عن روح الانتقال ، فتلك المراحل تمتد لأطول كثيراً من عامين أو ثلاثة ، فالتغيير ، خاصة فى الجوانب الاجتماعية والفكرية ، يستغرق سنوات طويلة تشمل عديداً من العقود وأحياناً من القرون مما يؤكده أن بعضاً من أفكار قاسم أمين ما زالت محل جدال حتى يومنا هذا.

ويبقى واهماً من يتصور أن فكرة نبتت فى عقل رجل ، مهما كانت درجة ثقافته ، ومهما بلغ حسن نواياه ، يمكن أن تغير من قيم اجتماعية سائدة ، أو قناعات فكرية قائمة ، دون أن يكون لهذه الفكرة مقدمات طويلة ...

اجتماعياً : وفرت المتغيرات التى عرفتها مصر خلال نصف القرن السابق على ظهور أعمال قاسم أمين البيئة المناسبة لقبول أفكاره ؛ فقد تآكلت قوى اجتماعية قديمة على رأسها الأرستقراطية التركية التى كرست نظام الحريم ، وظهر محلها شرائح جديدة من أبناء الطبقة الوسطى المصرية ، خاصة من جماعات الأفندية ، سواء من الذين عملوا فى إدارات الحكومة المركزية التى نمت نمواً كبيراً خلال تلك الحقبة ، أو من الذين اشتغلوا بالمهن الحرة ، وفى طليعتهم الحقوقيون ، وشكلوا بيئة قادرة على فهم التغيير وقبوله ، ولو فى نطاق محدود فى البداية ؛ فهذا شأن أى تغيير عرفته البشرية.

وتكشف متابعة قاسم أمين عن مدى انتمائه لهذه البيئة ، صحيح أنه انحدر من أصول تركية ، وليست كردية كما هو شائع ، غير أن جملة من اختلط معهم وتأثر بهم وأثر فيهم كانوا من المصريين ، خصوصاً من الحقوقيين ... سعد زغلول، وإبراهيم الهلباوى ، وأحمد لطفى السيد ، وأحمد فتحى زغلول.

وقد شهدت مصر خلال القرن التاسع عشر ظاهرة تمصر العناصر التركية على نطاق واسع ؛ فقد امتزج هؤلاء بسائر المصريين حتى إنه لم يمض وقت طويل حتى أصبحت تلك الأصول مجرد ذكرى فى القلوب أو بياض فى لون البشرة !

ونرى أن أبناء هذه الفئة ومنهم رجلنا ، كانوا أكثر جرأة فى المطالبة بالتغيير، يشجعهم على ذلك مكانتهم الاجتماعية، بعد أن تحولوا فى الغالب إلى شريحة كبار ومتوسطى ملاك الأراضى الزراعية ، وثقافة عالية نجح أبناؤهم فى تحصيلها من خلال موقعهم الاجتماعى.

فقاسم أمين ورث مساحات واسعة من الأراضى الزراعية فى البحيرة ، ثم إنه أتم دراسته القانونية فى القاهرة ثم قصد إلى مونبلييه لاستكمالها ؛ حيث أتيحت له فرصة الاحتكاك بالمجتمع الفرنسى ووقع فى غرام إحدى بناته ، وأخيراً فإنه لما عاد إلى مصر ارتقى سريعًا سلم المناصب القضائية وأصبح أحد كبار المستشارين حينما أقدم على تأليف كتابيه الشهيرين.

اجتماعيًا أيضاً : أدت زيادة الوجود الأوروبى والاحتكاك الدائم بينه وبين المصريين إلى عقد مقارنات لم تكن قائمة بهذه الحدة من قبل ، ومع أن الغالبية من المصريين قد استهجنت عديداً من سلوكيات هؤلاء الوافدين ، وظلت تسيطر

عليها فكرة أن الحضارة الأوروبية إلى زوال نتيجة لتلك السلوكيات ، فإن آخرين قد استحسنوا جانباً منها على الأقل ، خاصة ما تعلق بالقدر من الحرية الذى تمتعت به الأوروبيات ، وكان منهم قاسم أمين (محرر المرأة) .

فكرياً : كان لابد أن تترك الأفكار الجديدة التى هبت على المجتمع المصرى خلال الحقبة نفسها بصمات واضحة مما انعكس على كتابات كبار المفكرين الذين ظهروا على مسرح العقل المصرى خلال تلك الحقبة.

وتأسيساً على كل تلك المقدمات ظهر الكتابان ؛ مما ترتب عليه معركة فكرية أعطت أعمال الرجل مكانة خاصة فى التاريخ المصرى ..

آراؤه:

أولاً - تحرير المرأة

ما يقصده قاسم أمين فى كلامه عن تحرير المرأة هو إصلاح الوضع الذى تعيش فيه، أى إحداث تغيير فى العادات والتقاليد، وإعادة النظر فى فهم الشريعة الإسلامية لجهة نصوصها المتصلة بالنساء، فضلاً عن رفع يد الجهل عنهن، وإنهاء عهد استبداد الرجال بهنّ، وتنهض هذه الدعوة الجديدة على قاعدة الترابط بين صلاح وضع الأمة وصلاح حال المرأة.

١-واقع المرأة المصرية : وقبل عرض تصوره لإصلاح وضع المرأة يشخص قاسم أمين الواقع الذى تعيش فيه؛ فهى قد اختصت بالجهل، واستعملها الرجل متاعاً للذة، له الحرية ولها الرق، له العلم ولها الجهل، له العقل ولها البله، له الأمر والنهى ولها الطاعة والصبر.

ثمّ إن المرأة تابع للرجل، علاقتها به كعلاقة العبد بسيده فهى فى حاجة إليه فى كل شأن من شئونها، لا تخرج إلا مخفورة به، ولا تسافر إلا تحت حمايته، ولا تفكر إلا بعقله ولا تنظر إلا بعينه ولا تسمع إلا بأذنه، ولا تعمل إلا بواسطته، ولا تتحرك بحركة إلا يكون مجراها منه، فهى بذلك لا تعد إنساناً مستقلاً، بل هى شىء ملحق بالرجل.

ويلاحظ الكاتب أن الجهل المطبق الذى يلف حياة المرأة يجعل من عالم

النساء عالماً لا صلة له بعالم الرجال؛ فالمرأة المصرية جاهلة بكل أحوال الدنيا ولا تدرى شيئاً من المعاملات والتجارة، ولا من أنظمة وقوانين البلاد التى تسكنها فضلاً عن الإلمام بأى شىء من أحوال البلاد الأخرى، وهى مع رفيقاتها من النساء، عالم مستقل بذاته لا يجمعه بعالم الرجال فكر أو عمل، وأمة داخل الأمة لها أخلاقها وعوائدها ومعتقداتها، وفى الحقيقة أنهن آثار عتيقة لأجيال مضت وبقايا أزمنة بعيدة، وقد كنّا نحن على حالتهنّ الحاضرة منذ ثلاثمائة سنة وأكثر، ثم تقدمنا وارتقينا وهنّ باقيات على ما كنا عليه فى تلك الأوقات.

كما يعرض لجملة من المواضع يظهر فيها احتقار الرجل للمرأة، منها أن يملأ بيته بجوارٍ بيض أو سود أو بزوجات متعددة ، وأن يطلّق زوجته بلا سبب، وأن يقعد على مائدة الطعام وحده ثم تجتمع النساء من أم وأخت وزوجة ويأكلن ما فضل منه، وأن يعين لها محافظاً على عرضها، وأن يعلن الرجال أن النساء لسن محلاً للثقة والأمانة ..

ومن احتقار المرأة أن يحال بينها وبين الحياة العامة والعمل: فليس لها رأى فى الأعمال، ولا فكر فى المشارب ولا ذوق فى الفنون، ولا قدم فى المنافع العامة، ولا مقام فى الاعتقادات الدينية.

والمرأة إلى هذا كله مستعبدة، ومن آيات هذا الاستعباد تزويجها من رجل تجهله، وحرمانها حق التخلص منه، مع إطلاق الإرادة للرجل فى إمساكها كيف يشاء ... ومن المعلوم أن عموم الآباء فى جميع الطبقات يزوجون بناتهم على هذه الطريقة، فيتخابرون مع الخطّاب ثم يعقدون عقد الزواج.

والنساء على الجملة لا يتمتعن بصفات الإنسانية التامة، ففضلاً عن أن الرجل يعتبر أن له الحق فى السيادة الكاملة على امرأته فمن الأسف أنى شاهدت بنفسى مرات عديدة صبية يختلف سنهم بين ١٠ و ١٢ سنة، وسمعتهم يتكلمون عن والداتهم بما يقرب من الاحتقار والازدراء ويسخرون مما تقوله لهم ومما تفعله معهم، فإذا كان الصبى قبل أن يبلغ رشده يرى نفسه - وله الحق - أرقى من والدته، فليت شعرى ما يكون مع هذا حال الأم؟

٢ - موقف الإسلام : إذا كانت هذه هى حال النساء المسلمات فى مصر، فما مسئولية الإسلام عن ذلك؟

سارع قاسم أمين إلى إظهار براءة الدين الإسلامى من الحال المزرية التى ترزح تحت كابوسها المرأة المصرية؛ فالإسلام ليس سبب انحطاط المرأة فى المجتمع المصرى، إنما الأخلاق السنية الموروثة عن الأمم التى انتشر فيها الإسلام والعامل الأكبر فى استمرار هذه الأخلاق توالى الحكومات الاستبدادية علينا.

ويستند الكاتب إلى حديث نبوى شريف فيه أن الجنة تحت أقدام الأمهات ليقرر أن تشريعنا مهما قيل لا يمكن أن يكون تشريعاً بربرياً، ولا يمكن أن يقر بأية صورة عبودية المرأة.

كما أن الشرع الإسلامى كان سبّاقًا بين الشرائع لتقرير المساواة بين الرجل والمرأة، فأعلن حريتها واستقلالها يوم كانت فى حضيض الانحطاط عند جميع الأمم، وخوّلها كل حقوق الإنسان، واعتبر لها كفاءة شرعية لا تنقص عن كفاءة الرجل فى جميع الأحوال المدنية من بيع وشراء وهبة ووصية من غير أن يتوقف تصرفها على إذن أبيها أو زوجها.

ومن الأدلة التى يعرضها أمين على المكانة التى منحتها الشريعة الإسلامية أن أباحت لها أن تكون وصية على الرجل وأن تتولى وظيفة القضاء والإفتاء، أى وظيفة الحكم بين الناس بالعدل، ويستشهد بأمثلة من حياة المسلمين الأوائل لتأكيد صحة ما يذهب إليه؛ فجميع المسلمين يعلمون أن طائفة عظيمة من الأحاديث النبوية على اختلاف موضوعاتها قد رويت عن عائشة وأم سلمة وغيرهما من أمهات المؤمنين ونساء الصحابة، وأن عدداً غير قليل من النساء اشتهرت بخدمة العلم وجودة الشعر، وأن عائشة تداخلت فى مسألة الخلافة العظمى وكانت رئيسة للحزب المعارض لأحد الخلفاء.

وفى ردّه على الدوق داركور يقول قاسم أمين : من الخطأ القول بأن النساء المسلمات تربين فى أحضان الأفكار المنحلة، وإذا كان المقصود بذلك هو أن نساءنا ينطقن أو يسمعن بعض الألفاظ دون إعلان استهجانها، فهذا صحيح، غير أن هذه مسألة عادة وتربية، وإننى أعرف جيداً أن النساء الأوروبيات يعرفن كيف تحمر وجوههن ساعة يرون ذلك.

وفى مقارنة بين حقوق المرأة المسلمة والمرأة الأوربية يلاحظ أن الوضع

الذى أعطاه الإسلام للمرأة هو أكثر تميزاً عما تتمناه؛ فهى كزوجة تتمتع بجميع حقوقها المدنية، فلها الأهلية القانونية لممارسة أى عمل من أعمال الإدارة أو نقل الملكية، دون حاجة للحصول على إذن من زوجها أو تصريح من المحكمة، بينما لا تستطيع أختها الفرنسية ممارسة أى عمل من ذلك إلا إذا راق لسيدها أو زوجها أن يأذن لها بذلك.

ولكن إذا كان الإسلام قد أوصى بأن يكون للرجال مجتمعهم، وللنساء مجتمعهن؛ فالحكمة من هذا حماية الرجل والمرأة مما ينطوى عليه صدرهما من ضعف، والقضاء الجذرى على مصدر الشرّ.

٣ - **الطريق إلى تكوين المرأة الجديدة** : بعد أن عرض قاسم أمين لواقع المرأة فى بلاده، وفحص عن موقف الإسلام المعارض لهذا الواقع، يصل إلى طرح تصوره حول الوسائل الآيلة إلى تحرير المرأة من الجهل والاستعباد، وتكوين المرأة الجديدة التى تقف مع الرجل على قدم المساواة فى الحرية والتربية وأخذ دورها فى الحياة.

والمرأة المصرية الجديدة، التى يسعى إلى تكوينها الكاتب، هى شقيقة الرجل وشريكة الزوج ومهذبة النوع.

ويتراءى لقاسم أمين أن المرأة الغربية هى نموذج التقدم الذى عرفه تطور النساء، معلناً أن لا شىء يمنع المرأة المصرية من أن تشتغل مثل الغربية بالعلوم والآداب والفنون الجميلة والتجارة والصناعة إلا جهلها وإهمال تربيتها.

٤- **تربية المرأة وتعليمها** : ينطلق قاسم أمين من دعوته إلى تعليم المرأة وتربيتها من اعتبار أن صلاح حال الأمة يتوقف بالدرجة الأولى على تربية المرأة، التى أصبحت ضرورية، فليس تربية المرأة من الكماليات التى ينتظر بها مرور الزمان، ويجوز الإبطاء فى إعداد الوسائل لها كما يتوهمه كثير من الناس، وإنما هى من الحاجيات بل من الضروريات التى يجب البدء بها والعناية بتوفير ما يلزم لها من المعدّات، وهى الواجب الخطير الذى إن قمنا به سهل علينا كل إصلاح سواه.

يتوقف عند تصور الناس لموقف الشرع من تعليم المرأة، ويسرد تساؤلاتهم من موقع التعجب والاستهجان ، إنهم يتساءلون هل تعليم المرأة القراءة والكتابة مما يجوز شرعاً أو هو محرّم بمقتضى الشريعة؟

ثم يناقش قاسم أمين مسألة طالما أثارها المحافظون : وهى أن تعليم المرأة يشكل خطراً على أخلاقها، وبعد أن يلاحظ أن بعض النساء اللواتى يعرفن القراءة والكتابة يكتبن رسائل غرامية، كما وقع أن ألوفاً من النساء الجاهلات دنّسن عروضهن يقرّ بدون تردد أن المرأة إذا كانت صالحة زادها علمها إصلاحاً وتقوى، وإن كانت فاجرة لم يزدها العلم فجوراً ، وهكذا الحال فى الرجل والمرأة، بنظره، يجب أن تربى لتصبح كائناً فى ذاته مصدر شقائه وسعادته، لا فى الرجل سواء أكان أباً أم أخاً أم زوجاً ، ثم إن النساء مثل الرجال فى الحاجة إلى معرفة الحقيقة وإلى اكتساب عقل سليم يحكم على نفوسهن ويرشدهن فى الحياة إلى الأعمال الطيبة النافعة.

وبعد أن يعرض للتأثير السلبى للأم الجاهلة على تربية أولادها المتأتية من دور الأب ومن تعليم المعلمين يطالب الآباء بتعليم البنات؛ فعلى كل أب أن يعلّم بنته بقدر ما يستطيع ونهاية ما يمكن، وأن يعتنى بتربيتها كما يعتنى بتربية أولاده الذكور، فإذا تزوجت بعد ذلك فلا يضرها علمها بل تستفيد منه كثيراً وتفيد عائلتها، وإن لم تتزوج أو تزوجت وانفصلت عن زوجها لسبب من الأسباب الكثيرة الوقوع أمكنها أن تستخدم معارفها فى تحصيل معاشها بطريقة ترضيها وتكفل راحتها واستقلالها وكرامتها.

ويطالب قاسم أمين، فى المرحلة الأولى، بأن تتساوى المرأة والرجل فى التعليم على المستوى الابتدائى على الأقل وأن يعتنى بتعليمهنّ إلى هذا الحد مثل ما يعتنى بتعليم البنين.

ويرى الكاتب أن من فضائل التعليم طرح الخرافات والتحرر من الأوهام فإذا تعلّمت المرأة القراءة والكتابة، واطلعت على أصول الحقائق العلمية، وعرفت مواقع البلاد، وأجالت النظر فى تاريخ الأمم، ووقفت على شىء من علم الهيئة والعلوم الطبيعية، وكانت حياة ذلك كله فى نفسها عرفانها العقائد والآداب الدينية، استعد عقلها لقبول الآراء السليمة، وطرح الخرافات والأباطيل التى تفتك الآن بعقول النساء.

ويقرّ الكاتب بأن مسألة التعليم تجعل المرأة المصرية أدنى مستوى من المرأة الأوروبية، وهو إذ ينعى تربية النساء المصريات وسط الجهل المطلق، يطالب بأن تعرف المرأة ما يكفى لكى تلقن أبناءها مبادئ الأخلاق والفضيلة؛ ولتقدم لهم شرحاً علمياً للأشياء التى تحيط بهم، يجب أن تعرف دائماً كيف تجيب، دون أن تخطئ

عن تساؤلات الطفولة التى لا تنقطع.

والتعليم لا يغنى عن التربية، باعتقاد قاسم أمين، فلا يكفى أن تبقى المرأة بضع سنين فى المدرسة، ثم تغادرها إلى المنزل للاحتجاب فيه بقية عمرها بل يلزم أن تستمر فى الاعتناء بجسمها وعقلها بعد المدرسة وأن تشترك فى حياتنا الطبيعية.

ويذهب الكاتب إلى القول بأن تربية المرأة هى الأداة لأن تقوم بدورها فى المجتمع والعائلة. أما كيف يجب أن تكون هذه التربية، فالجواب أنها على أنواع عدة: التربية العقلية، والأدبية، والصحية، أما التربية العقلية فهى عبارة عن تعلّم العلوم والفنون، والغاية التى ترمى إليها هى أن يعرف الإنسان ما فى الكون من الموجودات وفيها نفسه حتى إذا عرف ذلك على حقيقته أمكنه أن يوجه أعماله إلى ما يعود عليه بالنفع ويتمتع بلذة المعرفة فيعيش سعيداً.

ويعتقد أن تحصيل هذا النوع من التربية لا يمكن أن يتحصل بتعليم القراءة والكتابة واللغات الأجنبية للمرأة بل هى تحتاج أيضاً لتعلم أصول العلوم الطبيعية والاجتماعية والتاريخية لكى تعرف القوانين الصحيحة التى ترجع إليها حركات الكائنات وأحوال الإنسان كما أنها تحتاج لتعلم مبادئ قانون الصحة ووظائف الأعضاء، حتى يمكنها تربية أولادها.

وفى كلامه عن التربية الأدبية للمرأة يبدأ الكاتب من اعتقاد مفاده أن المرأة الصالحة هى أنفع لنوعها من الرجل الصالح والعكس صحيح، من هنا تبدو ضرورة التربية الأدبية للمرأة لأن الطبيعة قد اختارتها وندبتها للمحافظة على آداب النوع، فسلمتها زمام الأخلاق وائتمنتها عليها فهى التى تصنع النفوس وهى ساذجة لا شكل لها فتصوغها فى أشكال الأخلاق وتنشر تلك الأخلاق بين أولادها فينقلونها إلى من يتصل بهم فتصبح أخلاقاً للأمة بعد أن كانت أخلاقاً للعائلة.

والمرأة، إلى ذلك كله تحتاج إلى تربية صحية وجسمانية لسببين، حماية المرأة نفسها من المرض، والحرص بالتالى على صحة أولادها ووقايتهم من العلل ؛ لأن ما يعرض على فرج الأم وما يكون فيه من الاستعداد للمرض ينتقل بالوراثة إلى الأولاد.

كما يعتبر صاحب كتاب المرأة الجديدة أن النساء يجب أن يتساوين مع

الرجال فى التربية البدنية؛ فالمرأة محتاجة إلى الصحة كالرجل فيجب أن تتعود الرياضة كما تفعل النساء الغربيات، اللواتى تشاركن أقاربهن الرجال فى أغلب الرياضات البدنية.

٥ – **حرية المرأة :** يربط قاسم أمين فى سياق دعوته إلى حرية المرأة بين الرقى والحرية التى هى قاعدة ترقى النوع الإنسانى ومعراجه إلى السعادة، ولذلك عدتها الأمم التى أدركت سرّ النجاح من أنفس حقوق الإنسان.

ولما كان للحرية أثرها فى تقدم الرجال ونهضتهم، فلابدّ أن يكون لها ذلك الأثر فى نفوس النساء.

وينفى قاسم أمين التهمة القائلة بأن حرية المرأة تضر بعفتها قائلاً: إن التجارب المؤسسة على المشاهدات الصحيحة، تدل على أن حرية النساء تزيد فى ملكاتهن الأدبية ، وتبعث فيهن إحساس الاحترام لأنفسهن ، وتحمل الرجال على احترامهن.

وهو ، لا يطالب دفعة واحدة بمنح المرأة حريتها، إنه يدعو إلى تمرينها على الحرية؛ وذلك أن أول جيل تظهر فيه حرية المرأة تكثر الشكوى منها، ويظن الناس أن بلاء عظيماً قد حلّ بهم؛ لأن المرأة تكون فى دور التمرين على الحرية، ثم مع مرور الزمن تتعود المرأة استعمال حريتها وتشعر بواجباتها شيئًا فشيئًا ، وترتقى ملكاتها العقلية والأدبية، وكلما ظهر عيب فى أخلاقها يداوى بالتربية حتى تصير إنساناً شاعراً بنفسه.

٦– **الحق فى العمل :** ومن أبرز معالم حرية المرأة حقها فى أن تعمل للحصول على قوتها، وأن تشتغل بالأعمال التى تراها لازمة للقيام بمعاشها، وأن هذا الحق يستدعى الاعتراف لها بحق آخر وهو أن توجه تربيتها إلى الطرق التى تؤهلها إلى الانتفاع بجميع قواها وملكاتها، وليس معنى ذلك إلزام كل امرأة بالاشتغال بأعمال الرجال، وإنما معناه أنه يجب أن تهيأ كل امرأة للعمل عند مساس الحاجة إليه.

ومن المبررات التى توجب اشتغال المرأة، من وجهة نظر الكاتب أن ثمة عدداً لا بأس به من النساء لم يتزوجن ، وعدداً آخر تزوج وانفصل بالطلاق أو بموت الزوج، ومن النساء من يكون لها زوج، ولكنها مضطرة إلى كسب عيشها،

بسبب شدة فقره أو عجزه أو كسله عن العمل .

ويرى قاسم أمين أن ثمة حرفتين بإمكان المرأة المصرية مباشرتهما، الأولى صناعة تربية الأطفال وتعليمهم، وثانيتهما صناعة الطب.

٧- **واجبات المرأة** : وحق المرأة فى العمل، هو من أول الواجبات تجاه نفسها، لكن للمرأة واجبات نجاه العائلة والمجتمع.

وهو يرى أن أهم واجب على المرأة هو تربية الأولاد، وعلى الأم أن تعرف أفضل الطرق لتغذية الأطفال؛ لأن الانتظام فى الجسم يرتبط دائمًا بانتظام التغذية، وجودة الأنسجة، وخصوصاً النسيج المخى.

ولا يقتصر دور المرأة فى العائلة على تربية الأطفال، بل يتعداه إلى التأثير فى عمل الرجل فكم من امرأة سهلت على زوجها وسائل النجاح فى أعماله، وأعدت له أسباب الراحة والاطمئنان ليتفرغ لأشغاله، وكم من امرأة شاركت زوجها أو أخاها أو والدها متاعبه، وكم من امرأة طيبت قلب الرجل وقوت عزيمته فى حالة اليأس والقنوط، وكم رجل طلب المجد ومعالى الأمور طمعًا فى إرضاء محبوبته، فبلغ الغاية مما طلب.

ثم يعرض لنظرة الأوروبيين إلى دور المرأة فى المجتمع ليخلص إلى أن عمل المرأة فى الهيئة الاجتماعية هو تكوين أخلاق الأمة؛ تلك الأخلاق التى أثرها فى الاجتماع- من حيث ارتقاء الأمم وانحطاطها - يفوق آثار الأنظمة والقوانين والديانات.

٨- **المرأة والزواج** : الزواج بنظر الكاتب فى مجتمع ترزح فيه المرأة تحت عبء الجهل لا يكون إلا شكلاً من الأشكال العديدة التى يستبد بها الرجل فى المرأة.

وما دامت المرأة قد أتيح لها العلم والتربية والحرية، فبات من حقها أن تنشد آمالاً من وراء الزواج ولا سيما أن الشريعة أعطت للنساء حقوقًا لا تنقص عن حقوق الرجل فى الزواج، وجاء فى القرآن الكريم: ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (سورة البقرة: ٢٢٨).

وعليه، يقرر قاسم أمين أن الزواج القائم على غير نظير، ودون اعتبار رأى المرأة فى زوجها يصبح طريقة يستعملها الرجل فى الغالب للاستمتاع بعدد من

النساء يدخلن فى حيازته دفعة واحدة أو على التعاقب، ولا تجد فيه المرأة مزية ترضى نفسها، وينتقد الكاتب موضوع الطلاق؛ فهو نقيض للفكرة الأساس من الزواج، حيث إنه استمرار ومعاشرة إلى آخر الحياة، ويراه هادماً لنظام العائلة، كيف لا، وهو أبغض الحلال عند الله.

ويحمل على ما اعتاده الناس من سلوك ممارسة الطلاق، فقد اعتاد أهل بلادنا استعماله بطريقة شائنة جداً لا يمكن أن يرضاها الشرع أو يسلم بها العقل، وأقبح شيء شائن فى أخلاقنا هو اعتياد الأزواج على الحلف بالطلاق، كلما نوقشوا فى شيء، حتى فيما لا علاقة له بالزوجية على الإطلاق.

ويرى الكاتب أن تعدد الزوجات هو من العوائد القديمة، ويتوقف مدى انتشاره أو انحساره على تقدم الأمة أو تأخرها، ويعتبر أن فى تعدد الزوجات احتقاراً شديداً للمرأة.

ولكن قاسم أمين يشير فى موضع آخر من كتاباته إلى أن تعدد الزوجات فى الإسلام أقرّ ليضمن المأوى للمرأة والأبوة الأكيدة الدائمة للأبناء.

بعد هذا العرض لواقع المرأة، وتقديم تصوره لإصلاحه ينتقل إلى موضوع آخر هو بناء المجتمع.

ثانيًا : بناء المجتمع

يلحّ قاسم أمين على بناء التكوين الاجتماعى على أسس العلوم والفكر الاجتماعى فى الغرب، والملائمة بين احتياجات المجتمع وروح العصر.

١ – **إعادة بناء العادات :** وهى معلم من معالم إعادة بناء المجتمع، وهو يبدأ هذه العملية الشاقة متسائلاً: لم يعتقد المسلم أن عوائده لا تتغير ولا تتبدل؟ ولِمَ يجرى هذا الاعتقاد فى عمله مع أنه هو وعوائده جزء من الكون الواقع تحت حكم التغيير والتبديل فى كل آن؟ وما العادة يا ترى؟ إنها عبارة عن اصطلاح الأمة على سلوك طريق خاصة فى معيشتهم ومعاملاتهم حسبما يناسب الزمان والمكان.

ويمضى الكاتب قدماً فى تساؤله : إنها ما دامت ثمرة من ثمرات العقل فما الذى يمنع أن تختلف العادات باختلاف عقل الإنسان تبعاً للزمان والمكان؟

وبعد أن يفرق بين عادات الأمم الجاهلة والأمم المتمدنة يربط بين عادات الأمة وموقعها من المعارف والمدنية، ويخلص إلى أن تأثير العادة حيث انحطّ العقل يغلب على كل ما عداه فى المجتمع، حتى إن العادات قد تتغلب على الدين نفسه فتفسده وتمسخه بحيث ينكره كلّ من عرفه.

ولا يرى قاسم أمين أى تأثير للدين على العادات إذ لو كان لدين ما سلطة وتأثير على العوائد لكانت المرأة المسلمة فى مقدمة نساء الأرض.

وكلامه عن التجربة الإسلامية على أساس أنها مدنية وحضارة، ولم يتناولها على أساس الدين بل من جهة العلوم والفنون والصنائع والآداب والعادات التى يكون مجموعها الحالة الاجتماعية التى اختصت بها؛ ذلك لأن عامل الدين لم يكن وحده المؤثر فى وجود تلك الحالة الاجتماعية، فهو على ما به من قوة السلطان على الأخلاق لم ينتج إلا أثراً مناسباً لدرجة عقول وآداب الأمم التى سبقت.

٢ - **العلم أداة الإصلاح** : تستقيم دعوة قاسم أمين إلى إصلاح المجتمع ودفع الأمة فى طريق التقدم على أسس وقواعد وضعية، فى مقدمتها العلم باعتباره الأداة الوحيدة التى يرتفع بها شأن الإنسان من منازل الضعة والانحطاط إلى مراقى الكرامة والشرف.

ويضيف إلى فكرته هذه قوله إن من غير الممكن مباشرة إصلاح ما يعانيه المجتمع المصرى ما لم يكن مؤسساً على العلوم العصرية الحديثة؛ ذلك أنّ أحوال الإنسان مهما اختلفت وسواء أكانت مادية أم أدبية خاضعة لسلطة العلم.

ثم إن تقرير ما يناسب الحياة العصرية لا يكون فى ضوء ما خبره الناس فى الماضى بل فى ضوء ما يلائم الناس فى لحظة معينة من وجودهم، فيترتب إذن أن نفهم أن لنا مصالح، ولمن سبقنا مصالح، ولنا شئون، ولهم شئون، ولنا حاجات لم تكن لهم، وكانت لهم حاجات ليست لنا اليوم.

إنّ السير فى ركب التقدم، من وجهة نظر قاسم أمين، لا يكون فى استعادة الحلول من الماضى، إنما بالاستفادة مما بلغه التمدن والحضارة على قاعدة تنشيط العقل والعزيمة.

ويقدم أمثلة راهنة على ما يذهب إليه، فتلك هى الأمة اليابانية صارت تُعَدّ

اليوم فى صف الأمم المتمدنة بعد أن قهرت فى بضعة أيام دولة الصين الجسيمة التى لم يقتلها إلا إعجابها بماضيها، أليس فى ذلك عبرة لكل مبصر؟

فى ضوء ما تقدم يمكننا إيجاز الملاحظات الآتية :

* مما لا ريب فيه أن محور التفكير الاجتماعى عند قاسم أمين هو قضية تحرير المرأة بأبعادها العقلية والنفسية والاجتماعية، وذلك فى ضوء اقتناع راسخ فى ذهنه هو أن نشدان الأمة للتقدم والسير فى ركب الحضارة لا سبيل لها أن تظفر بهما ما لم يكن المجتمع المصرى بكامل عناصره كتلة حيّة فاعلة، وهذا يعنى إخراج المرأة من دائرة الجهل والاستعباد واللاعمل إلى دائرة العلم والحرية والإنتاج.

* ولئن بدا الكاتب فى أول أمره يقيم حساباً لكل كلمة يكتبها حول قضية المرأة، نظراً إلى أن هذا الموضوع الشائك يصطدم على نحو مباشر بما تعارف عليه الناس منذ سنين طويلة، فإن كتابيه تحرير المرأة والمرأة الجديدة انطويا على رغبة أكيدة فى السير قدماً فى مشروعه الإصلاحى إلى النهاية، محاولاً اجتناب ما يسىء إلى أصل من أصول الدين مدعمًا أفكاره على ركيزتين متينتين الشرع والعقل، والأول فى خدمة الثانى، وليس العكس.

* وهو، إذ يحذو حذو الأستاذ الإمام محمد عبده فى مقاربة قضايا العصر من وجهة نظر إسلامية تنطلق من أن روح الإسلام مطابقة لروح كل العصور، وأن ما أصاب المسلمين من انحطاط لا يعود سببه إلى دينهم، بل إلى الجهل الذى أصابهم، سرعان ما يذهب إلى اعتبار أن الدين - أى دين - هو عامل من العوامل المؤثرة فى المجتمع، وليس العامل الحاسم، وأن تقدم المجتمعات ونموّ الحضارة ينهضان على أسس العلم والاكتشافات العلمية التى غيرت من نمط حياة الإنسان المعاصر، وحررت تفكيره من الأوهام والخيالات.

* أضف إلى ذلك أن الدعوة الجريئة التى يقودها قاسم أمين لتحرير المرأة تستقيم على وجوب أن يعتمد الإنسان على العقل العملى البعيد عن الظنون الخاطئة لبلوغ السعادة.

* على أن السؤال المنطقى الذى يفرض نفسه هنا : ما علاقة ما تقدم بفكرة العلمانية ما دام الكاتب يحاذر فصل دعوته إلى تحرير المرأة، وتصويب نمط العادات عن الدين، بل يعمد إلى دعم ما يذهب إليه بآيات قرآنية وأحاديث نبوية؟

* للوهلة الأولى، يبدو أن لا صلة لفكر قاسم أمين بالعلمانية، إلا أن نظرة متأنية لما تنطوى عليه آراء هذا المصلح تمكّن من استشفاف الصلة التى تربط بين هذه الآراء والفكر العلمانى؛ ذلك أنه إذا تقرر أن العلمانية نزعة إلى تدبر أمر العالم وما يعرض للإنسان من أحوال وأوضاع بمعزل عن القوى الإلهية الموجدة لهذا العالم، فإن نظرة قاسم أمين، وإن لم تتحرر تمامًا من الجو الدينى، ولم تشأ الخروج عليه، فإنها بما هى عليه من نظرة وضعية تستلهم الواقع وتسعى للتأثير فيه ؛ تنتهى إلى صميم المبدأ العلمانى.

* ليست العلمانية بحد ذاتها هدفًا لقاسم أمين، وهو لا يدعو إلى العلمانية، لا يقدمها كطرح، أيديولوجى، يحشد الأدلة والبراهين لإثباته وتوكيده، هو لا يقول إن العلمانية ظهرت فى أوروبا وكانت سببًا فى تقدمها وحلاً لكثير من مشكلاتها، فيجب بالتالى، إذا شئنا التقدم أن نأخذ بها ونحذو حذو الغرب فى هذا المجال، إنما يقول إن لتقدم المجتمع شروطاً، فى مقدمتها تحرير المرأة وتعليمها ومنحها حقوقها وتقدير ما لها وما عليها. وهذا يمكن استلهامه من الغرب الذى حرر المرأة وأتاح لها الفرصة لتأخذ مكانتها فى المجتمع، ولا ضير علينا نحن المسلمين، إن فعلنا فعل الغرب؛ فالحاجة إلى التقدم تفرض هذا الأمر، وهو لا يخالف الدين، فى حال من الأحوال، بل يوافقه أشدّ موافقة، والغرب فى ما أعطاه للمرأة من حقوق وواجبات استلهم مبادئ العلمانية.

* يفحص قاسم أمين موقف الإسلام مما هو حاصل للمرأة، مقرراً أن الإسلام براء مما تتخبط فيه المرأة من ظلم وتخلف، موضحًا أن ما هو سائد لا ينطبق على ما جاء فى الشريعة، لا بل مخالف لها، وبالتالى فإن إصلاحه لا يضير الدين فى شىء.

* صحيح أن الكاتب حاذر فى تناول مسائل بحثه فى قضية المرأة ما فيه نص دينى صريح لا يحتاج إلى تفسير أو تأويل، هكذا وجدناه عندما تطرق إلى موضوع الحجاب، لكن دعوته إلى تعليم المرأة وتربيتها وإعطائها الحق فى العمل والزواج وتغيير النظرة بصورة كلية إليها لم تكن مستوحاة من تعاليم الشرع، بل نجد أساسها قائماً على ما يقتضيه العقل والمدنية المعاصرة المتمثلة بأرقى حلقاتها فى أوروبا وأمريكا، والمبنية على العلم الذى وظّف وفق احتياجات الإنسان ومصالحه.

* إن التقدم، هو ما يعلنه صراحة صاحب كتاب «المرأة الجديدة»، والإسلام هو شريعة المسلمين لا يعيق بلوغ هذا الهدف، إن الكاتب لا يسعى بوجه من الوجوه إلى تجديد الإسلام، إن دعوته فكرة وضعية تسعى إلى إثبات ذاتها على الأرض، بدون أن ترفضها البيئة التى هى بيئة الإسلام وتعاليمه، لقد أدرك مفكرنا هذه الحقيقة كسواه من المفكرين، وانبرى يدعو إلى قضيته غير آبه بالمصاعب، يرد الحجة بالحجة، ويستشهد بنص دينى من هنا وآخر من هناك على توكيد شرعية ما يذهب إليه، يساعده على ذلك ثقافة الفقيه وخبرة القاضى ورجل القانون.

* لم تكن دعوته إلى تحرير المرأة ضرباً من ضروب الكتابة الخيالية، إنما استقامت على قاعدة موضوعية، ومثلت استجابة طبيعية لوجوب رفع الجور عن النساء، بوصفهن النصف الثانى للمجتمع فى مرحلة بدأ فيها المجتمع المصرى ينعتق أكثر فأكثر من ربقة الاستعباد ومخلفات القرون الوسطى وعصور الظلامة.

* إن الدعوة إلى تحرير المرأة من الجهل والحجاب، وتمكينها من أن تكون قوة فعالة وأداة نافعة فى المجتمع كانت تتصل بالدعوة إلى الحرية وتخليص التفكير الاجتماعى من سلطان رجال الدين الذين يعتبرون التقاليد والأوهام التى ورثناها عن أسلافنا جزءاً من الدين.

* حاول صاحب كتاب تحرير المرأة أن يعالج موضوعه بوضوح علمى، وأن يفصل بين الأسباب الوهمية والحقيقية لانحطاط مصر والأمة الإسلامية، فعنده أن الإسلام نفسه لم يكن مسئولاً عن الانحطاط، بدليل أن الأمة

الإسلامية عرفت عصوراً طويلة من الازدهار فى الماضى، أما السبب الحقيقى فهو فى الجهل العام المتفشى فى الشعوب الإسلامية، يضاف إلى ذلك أن الدين الإسلامى - حسب اعتقاده - قد تحول اليوم - عن أصوله الأولى، وأن العلماء والفقهاء، إلا قليلاً ممن أنار الله قلوبهم - قد لعبوا به كما شاءت أهواؤهم حين صيروه سخرية وهزواً.

* كان قاسم أمين فى بدء حركته قد أبدى بعض التحفظ تجاه تحرير المرأة بالكامل، موصيًا لها أن تحافظ على الشريعة والإسلام، فلا تبتعد عن مبادئها العامة، لكنه ما لبث أن تخطى هذا التحفظ، ودعا إلى تحرير المرأة على وجه أتم ؛ لترتفع إلى مسئوليات الحرية الصحيحة فى مدنية اجتماعية، تقدس حق المرأة بالاستقلال فى الفكر والإرادة والعمل تماماً كالرجل.

* ولئن كان انتقد ظواهر مثل الإجهاض التى تبلغ فى فرنسا آلاف الحالات فى كل عام، وذكر أن المسيحية قد تسامحت فى روما خلال فترة طويلة مع تعدد الزوجات، حتى إن قساوسة قد تجاوزوا عنه ومارسوه، كما أن عدداً من الملوك الفرنجة جمعوا بين عدة زوجات، فإنه سرعان ما يدعو فى كتابه المرأة الجديدة إلى التمثل بالمدى التى بلغته المرأة الأوروبية بعلاقتها بالرجل؛ حيث نتلمس أن الكاتب لا يخفى إعجابه وتقديره لما آل إليه وضع المرأة الأوروبية، فقد وصل احترام الرجل الغربى لحرية المرأة إلى حد أن الأب يحجر على نفسه فتح الخطابات التى تصل لبنته، وكذلك الزوج رأى الأجدر به أن لا يفتح الخطاب الذى يصل إلى امرأته، ويقدم الكاتب مثلاً آخر على حرية المرأة الغربية ، فهى لها أصحاب غير أصحاب الزوج، ورأى غير رأى الزوج، وتنتمى إلى حزب غير حزب الزوج، وأن الرجل فى كل ذلك يرى أن زوجته لها الحق فى أن تميل إلى ما يوافق ذوقها وعقلها وإحساسها.

إلام نخلص مما تقدم؟ بمعنى آخر كيف يظهر الاتجاه العلمانى عند قاسم أمين؟ وهل جاء طرحه أصيلاً أم تغريبياً؟

فى الجواب عن الشق الأول من هذه التساؤلات، توصلنا إلى أن الاتجاه

العلمانى واضح وجلىّ عند الكاتب؛ ذلك أن مبادئ التشريع الوضعى المستندة إلى العقل والعلم هى ركائز بنيان التقدم الذى دعا إليه، والمتمثل بتحرير المرأة وإصلاح ما هى عليه لإصلاح الأمة.

* من هنا، وإن لم يظهر قاسم أمين وكأنه يريد أن يرمى الدين جانبًا، فالثابت أنه اتجه إلى علمنة المجتمع، مكرسًا نمطاً جديداً من التفكير: فحواه الحكم على الأشياء فى ضوء المبادئ الوضعية.

* وفى الإجابة عن الشق الثانى من التساؤلات، أى الحكم على الطرح لجهة أصالته أو تغريبه، يتبين من النظر الموضوعى أن الأصالة لا تبدو خالصة عند الكاتب؛ فهو لا يعود إلى الأصول الإسلامية يستخرج منها حلولاً لقضية تخلف المرأة، إنه يوظف هذه الأصول من آيات وأحاديث وتاريخ لنصرة ما يذهب إليه، مقدمًا طرحًا جديداً تمثل فى طريقة المعالجة، وفى المخارج التى أوجدها كى يكتب لدعوته أن ترى طريقها إلى حيّز التنفيذ، ومحاولاً فى الوقت عينه ألا يخرج فى هذا الطرح عن هوية المجتمع وشخصيته التى يشكل الإسلام أحد أبرز مكوناتها، لم يتنكر قاسم أمين لتاريخ الآباء والأجداد وعاداتهم، بل انتقد ما فى هذا التاريخ والعادات من الشوائب، داعياً إلى التخلص منها، واستلهام ما بلغه الغرب فى هذا المضمار.

* إن الدعوة للاقتباس عن الغرب لا تحمل فى طياتها إقراراً بالدونية، بل اقتناعاً لا مِراء فيه بتفوق الغرب وتقدمه فى ما بلغته المرأة من شأن.

* إن الأصالة والتغريب يلتقيان عند قاسم أمين فى اتجاهه العلمانى، إزاء قضية تقدم المرأة والأمة على حد سواء عند نقطة الجمع بين الأخذ عن الغرب، مع مراعاة أصول الإسلام كما وردت فى القرآن والسنة على قاعدة إعادة النظر فى تراث السلف؛ لمصلحة مجاراة روح العصر وضرورة الأخذ بناصية التقدم.

من خلال ما سبق نجد دعوة قاسم أمين فى بدايتها على أسس قويمة من الدين تظهر جلية فى كتابه الأول تحرير المرأة، ثم ما لبث أن تحولت - فى الكثير من أفكارها - عن الدين بدرجات متفاوتة فى كتابه الثانى المرأة الجديدة ؛ حتى إن

كثيراً من النقاد نسبوا كتابه الأول للشيخ محمد عبده .

والملاحظ أن الكثير من تعبيراته وأفكاره التى جاءت مستترة المفهوم هى مرجع خصب لدعاة التحرر من بعده المعتدلين والمنحرفين على السواء ، الذين أرادوا إكرام المرأة ، والذين أرادوا باسم التحرر الذهاب بكرامتها وقتل عفتها ودفن شرفها، هذا وقد أعلن قاسم أمين الهدف من دعوته فقال : غاية ما نسعى إليه هو أن تصل المرأة المصرية إلى المقام الرفيع ، وأن تخطو هذه الخطوة على سلم المآل اللائق بصفتها ، فتمنح نصيبها من الرقى فى العقل والأدب ، ومن سعادة الحال فى المعيشة وتحسن استعمال ما لها من نفوذ فى البيت.

وقد شرح المراد بتعبيره فى الفقرة السابقة : هذا المقام الرفيع وهو ما وصلت إليه المرأة فى الغرب من حقوق حيث قال : ... دخلت المرأة الغربية فى طور جديد ، وأخذت فى تثقيف عقلها وتهذيب أخلاقها شيئاً فشيئاً ، ونالت حقوقها واحداً بعد الآخر ، واشتركت مع الرجال فى شئون الحياة البشرية ، وشاركتهم فى طلب العلم فى المدرسة ..، وجالستهم فى منتديات الأدب ، وحضرت فى الجمعيات العلمية ، وساحت فى البلاد ، ولم يمض على ذلك زمن طويل حتى اختفت من عالم الوجود تلك – الأنثى – تلك الذات البهيمية ، التى كانت مغمورة بالزينة ، متسربلة بالأزياء ، منغمسة فى اللهو ، وظهر مكانها امرأة جديدة ، هى المرأة شقيقة الرجل ، وشريكة الزوج ، ومربية الأولاد ومهذبة النوع ، هذا التحويل هو ما نقصد.

إذن كانت دعوة قاسم أمين لتحرير المرأة دعوة لتحسين خلق المرأة بما يتناسب مع الكمال الذى تفرضه الشريعة الإسلامية ، لتتخلى عن كل عيب من مبالغة فى زينة أو حب لهو وفجور ، مع التمسك بوظيفتها الأساسية التى خلقت لها ومن أجلها وهى الزوجة الصالحة والأم البارة مربية الأجيال ومهذبة البنين والبنات.

أما عن طريقة الإصلاح التى أرادها فقد أوضحها حين قال: إما ما نريد إدخاله من الإصلاح فى حالة النساء فينقسم إلى قسمين ، قسم يختص بالعادات وطرق المعاملة والتربية ، والقسم الثانى يتعلق بدعوة أهل النظر فى الشريعة الإسلامية وضرورتها فيما يختص بالنساء ، وألا يقفوا عند تطبيق الأحكام عند قول إمام واحد ، وإنما كان اجتهاده موافقاً لمصلحة عصره ، وأن يدققوا البحث فيما تغير من الأحوال والشئون .

ويمكن القول : إن الأسس التى قامت عليها دعوة قاسم أمين فى مبدأها هى:

أولاً : الإسلام : ذلك الدين المنصف للمرأة دون سائر الأديان ، والذى يقول عنه : سبق الشرع الإسلامى كل شريعة سواء فى تقرير مساواة المرأة للرجل ، فأعلن حريتها واستقلالها يوم كانت فى حضيض الانحطاط عند جميع الأمم ، وخولها كل حقوق الإنسان ، واعتبر لها كفاءة شرعية لا تنقص عن كفاءة الرجل فى جميع الأحوال المدنية ، من بيع وشراء وهبة ووصية من غير أن يتوقف تصرفها على إذن أبيها أو زوجها ، وهذه المزايا التى لم تصل الى اكتسابها حتى الآن بعض النساء الغربيات – كلها تشهد على أن من أصول الشريعة احترام المرأة والتسوية بينها وبين الرجل ، بل إن شريعتنا بالغت فى الرفق بالمرأة فوضعت عنها أحمال المعيشة ، ولم تلزمها بالاشتراك في نفقة المنزل وتربية الأولاد خلافًا لبعض الشرائع الغربية التى سوت بين الرجل والمرأة فى الواجبات فقط ، وميزت الرجل فى الحقوق.

والميل إلى تسوية المرأة بالرجل فى الحقوق ظاهر الشريعة الإسلامية حتى مسألة التحلل من عقدة الزواج ، فقد جعلت لها فى ذلك طرقاً جديرة بالاعتبار.

ويوضح أن ظلم المرأة فى عصره مرجعه البعد عن تعاليم الإسلام وما ورثناه من عادات وتقاليد الأمم غير الإسلامية : والمفروض أن حالة المرأة تتوقف على درجة التمسك بالدين وتنفيذ أحكامه ، فكلما تمسك المجتمع الإسلامى بأحكام دينه ارتقى بالمرأة إلى أعلى عليين ، ولكن وأسفاه ! قد تغلبت على هذا الدين الجميل أخلاق سيئة ورثناها عن الأمم التى انتشر فيها الإسلام ، ودخلت فيه حاملة ما كانت عليه من عوائد وأوهام

وعلى ذلك فإن دعوته أساس مرجعيتها الدين الإسلامى الذى أعطى للمرأة ما لم يعطها غيره من حقوق فقال : فإذا كانت شريعتنا قررت للمرأة كفاءة ذاتية فى تدبير ثروتها والتصرف فيها ، وحثت على تعليمها وتهذيبها ، ولم تحجر عليها الاحتراف بأى صنعة والاشتغال بأى عمل ، وبالغت فى المساواة بينها وبين الرجل إلى حد أنها أباحت لها أن تكون الوصية على الرجل ، وأن تتولى وظيفة الافتاء والقضاء ، أى وظيفة الحكم بين الناس بالعدل ، وقد ولى عمر رضى الله عنه على أسواق المدينة نساء مع وجود الرجال من الصحابة وغيرهم ، مع أن القوانين

الفرنسية لم تمنح النساء حق الاحتراف لمهنة المحاماة إلا قريباً.

كما يقول : والمطلع على الشريعة الإسلامية يعلم أن تحرير المرأة هو من أنفس الأصول التى يحق لها أن تفخر به على سواها ؛ لأنها منحت المرأة من اثنى عشر قرناً مضت - فى زمن المؤلف - الحقوق التى لم تنلها المرأة الغربية إلا فى هذا القرن وبعض القرن الذى سبق.

ثانيًا : الثقافة الغربية : ونظراً لتأثره بالغرب فقد انحرفت الكثير من أفكاره حيث عاش هناك ودرس القانون ونال شهادة عليا فيه ، فأصبحت دعوته فى نهايتها غربية ، غريبة عن الإسلام ، خاصة فى مسائل الحجاب والسفور والاختلاط وعمل المرأة.

أما سبب قيامه بهذه الدعوة فهو ما عانته المرأة من ظلم وانحطاط - فى عصره - نتيجة لتخلى الناس عن تعاليم الدين الإسلامى حتى إنه يقول : لا يزال الناس عندنا يعتقدون أن تربية المرأة وتعليمها غير واجبين ، بل إنهم يتساءلون : هل تعليم المرأة القراءة والكتابة مما يجوز شرعاً أم هو محرم بمقتضى الشريعة؟

وقد أوضح قاسم أمين عدة مظاهر لانحطاط قيمة المرأة فى المجتمع حينذاك: من احتقار المرأة أن يقعد الرجل على مائدة الطعام وحده ثم تجتمع النساء من أم وأخت وزوجة ويأكلن ما فضل منه ... وأن يمتلئ بيته بجوارٍ بيض أو سود أو بزوجات متعددات يأوى إلى أيهن شاء ، منقاداً إلى الشهوة مسوقاً بباعث الترف وحب استبقاء اللذة غير مبال بما فرضه عليه الدين من حسن القصد فيما يعمل ولا بما أوجبه عليه من العدل .

لم يعتقد قاسم أمين أن ما يدعو إليه هو وغيره - سيؤدى إلى مساوئ اجتماعية ودينية وجنسية ، وغير ذلك ؛ حيث لم تظهر مساوئ تحرر المرأة فى عصره ، الذى تحول فيه التحرير إلى تحرر ثم صار تحللاً من كل فضيلة ، وانحلالاً من كل خلق قويم ، ولذلك عندما يتحدث عن حرية المرأة فى عصره فإنه يتكلم باحترام وإجلال فيقول : وصل احترام الرجل الغربى لحرية المرأة إلى حد أن الأب يحجر على نفسه فتح الخطابات التى ترد لبنته وكذلك الزوج.

وبلغ من احترام الرجل الغربى لحرية المرأة أن بنات فى سن العشرين يتركن عائلاتهن ويسافرن من أمريكا إلى أبعد مكان فى الأرض وحدهن أو مع خادمة ...

ويقضين الشهور والأعوام متغيبات فى السياحة ، متنقلات من بلد إلى آخر ، ولم يخطر على بال أحد من أقاربهن أن وحدتهن تعرضهن إلى خطر ما . كان من حرية المرأة الغربية أن يكون لها أصحاب غير أصحاب الزوج ، ورأى غير رأى الزوج ، وأن تنتمى إلى حزب غير الحزب الذى ينتمى إليه الزوج ، ومع ذلك نرى نظام بيوت الغربيين قائماً على قواعد متينة ، ونرى هذه الأمم فى نمو مستمر ، وما سمعنا منهم أن اختلاط الرجال بالنساء يؤدى إلى اختلاط الأنساب ، وأنه متى اختلطت الأنساب وقعت الأمة فى هلاك ... لنترك هذه النظريات الخيالية التى لا قيمة لها أمام الواقع .

كما يصر على صحة نظريته فيقول : هل يظن المصريون أن رجال أوروبا ، مع أنهم بلغوا من كمال العقل والشعور مبلغاً مكنهم من اكتشاف قوة البخار والكهرباء واستخدامها على ما نشاهده بأعيننا ... هل يظنون أن تلك العقول وتلك النفوس ... يمكن أن يغيب عنها معرفة الوسائل لصيانة المرأة وحفظ عفتها؟! هل يظنون أن أولئك القوم يتركون الحجاب بعد تمكنه عندهم لو رأوا خيراً فيه.

ولكنه وأسفاه ، وبعد مرور سنوات قليلة بدأت تظهر الآثار السلبية المدمرة لرأى داعية تحرير المرأة من الفضائل ، وما أنكره من انحلال المجتمعات واختلاط الأنساب – قد تم فأصبح المنادون بتحرير المرأة ، ينادون بضرورة الاعتراف باللواط والسحاق والشذوذ بجميع أشكاله ، وزاد الأمر سوءاً أن بعض المجتمعات والكنائس الغربية التى يتشدق بتقدمها – أحلت زواج الرجل بمثله والمرأة بأخرى ، وأحلت إنجاب المرأة لوليد غير معروف الأب ، وتنادى بتعميم ذلك الأمم المتحدة عن طريق منظماتها وقوانينها... وأعتقد أن قاسم أمين لو كان حيّا هذه الأيام ومنصفاً لطالب بإعادة سجن المرأة وتحرير الرجل!!

وأخيراً فقد أتيحت للمرأة المصرية الفرصة للخروج من حجاب الحرملك العثمانى ، والمطلع على مذكرات السيدة (هدى شعراوى) يعرف الكثير عن السبل التى انفتحت أمام السيدات المصريات لاكتشاف قدرتهن الذاتية وما يدور فى العالم حولهن ، ولعله من الهام هنا إيضاح أن فضل الريادة فى الحركة النسائية المصرية كان فى أطوارها الأولى لسيدات النخبة من بيوت العائلات الكبيرة التى توفرت لهن السبل للحصول على قدر من التعليم سواء بمدرسين يقومون بتدريسهن فى المنازل

أو بالالتحاق بالمدارس الأهلية ، بالإضافة للاحتكاك بسيدات الجاليات الأجنبية فى هذه الفترة ، ولعل اهتمام أميرات الأسرة الحاكمة كان له دور أيضًا فى تطور الحركة فلا يمكن إنكار دور صالون الأميرة (نازلى) الأدبى فى هذه السيرة . ولا تبرع زوجة الخديوى إسماعيل بإنشاء المدرسة السيوفية ولا الوقف الذى قدمته الأميرة (فاطمة بنت إسماعيل) ليصرف من إيراده على شئون الجامعة المصرية ولا مجهود الأميرة (عين الحياة أحمد) لإنشاء مبرة محمد على والتى كانت لجنة إدارتها من النساء.

هذه نماذج من آراء أبرز المجددين الإسلاميين ، انطلقت منذ قرن مضى لتواكب التغيرات التى تميز بها الواقع الاجتماعى فى ذلك الوقت، والسؤال الذى يفرض نفسه الآن هو كيف انعكست هذه الأوضاع وأثرت فى وعى المرأة حينذاك؟

والحقيقة أنه تجدر الإشارة ، أولاً وقبل الاستطراد فى الرد على هذا التساؤل، إلى مفهوم الوعى عند المرأة، وماذا نقصد به.

وفى رأينا أنه يمكن تحديد مفهوم الوعى عند المرأة فى الجوانب الآتية:

١- وعى المرأة بذاتها، أى صورة الذات لديها، ونعنى بهذا اقتناعها واعتزازها بكونها أنثى وامرأة، وبالتالى التعامل مع جسدها وعقلها بنوع من الثقة والاستقلال، وعدم إحساسها بالدونية نتيجة لوجود فروق تشريحية بينها وبين الرجل.

٢- وعى اجتماعى، وينقسم إلى :

أ - وعى يتعلق بعملية تقسيم العمل الاجتماعى بين المرأة والرجل فى المجتمع، وفهم المرأة وإدراكها للأسباب والأبعاد الاجتماعية التاريخية لعملية التمييز بينها وبين الرجل فى العمل والتعليم والأسرة والمشاركة السياسية إلى غير ذلك من مجالات، كذلك إيمانها بأهمية دورها الاجتماعى ومشاركتها فى بناء المجتمع وتنميته.

ب - وعى يتعلق بعملية تقسيم العمل داخل الأسرة بينها وبين الرجل، وفهم وإدراك أن هذه العملية لا تعود إلى حتمية الفروق البيولوجية كما يدعى الكثيرون، وأن عملية الإنجاب ليست فى الحقيقة السبب الرئيسى وراء حصرها فى الأدوار التقليدية العائلية التى تفرض عليها

أشكالاً من القهر والاضطهاد الاجتماعى والقانونى والثقافى والسياسى، بل إن عملية تقسيم العمل والتمييز بين المرأة والرجل داخل الأسرة وما تتميز به من علاقات تقوم على السلطة الأبوية إنما تعود فى الدرجة الأولى إلى عوامل وأسباب اقتصادية واجتماعية وثقافية تراكمت تاريخياً وانضوت تحت ما يسمى الحتمية البيولوجية.

جـ - وعى يتعلق بانتمائها الطبقى وقدرتها على فهم وإدراك أبعاد الصراع الاجتماعى والاستغلال الطبقى القائم فى المجتمع وانعكاس هذا على وضعيتها فى المجتمع والأسرة.

٣- وعى سياسى يتعلق بفهم وإدراك طبيعة النظام السياسى القائم بعلاقاته الداخلية وارتباطاته الخارجية، وإلمام واستيعاب لأهم القضايا والتحديات السياسية على المستوى الوطنى والقومى والدولى، وجدير بالذكر أن تلك الجوانب التى تشكل الوعى عند المرأة لابد من أن تعبر عن نفسها فى إطار حركة ونضال سواء أكان نضالاً جماهيرياً أم تنظيمياً، فالحركة بمؤشراتها كفيلة بأن تكشف عن عمق ونضج الوعى أو عن تخلفه وتزييفه.

إن الوعى لا ينمو بعيداً عن المؤثرات الاجتماعية والسياسية والفكرية السائدة، كما أن هذه المؤثرات لا تسهم بالضرورة فى نمو الوعى فى مختلف الجوانب التى سبق الإشارة إليها ، بل قد ينمو فى جانب ويظل متخلفاً فى بقية الجوانب وأحياناً يحدث العكس ، أى إنه بفعل مؤثر من المؤثرات قد يكون سياسيًا وطنيًا، أو اجتماعيًا، أو اقتصادياً، يرتفع الوعى فى جانب فيسهم بدوره فى إنضاج غيره من الجوانب.

وبتطبيق مفهومنا السابق عن الوعى على الحركة النسائية الحديثة والمعاصرة، يمكننا فهم طبيعة هذه الحركة وما تعرضت له من تناقضات بفضل المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وما تعكسه من أطر ثقافية وفكرية تعبر عنها وعن مصالح الطبقات السائدة، فى كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعى للمجتمع.

لقد أسهمت مجمل الأوضاع السائدة فى مصر، منذ أوائل القرن وصعود أسهم التيار الفكرى الإصلاحى، بقدر وافر فى إنضاج وعى الجماهير بشكل عام، ووعى المرأة بشكل خاص، وقد أثمر هذا فى إطار حركة جماهيرية ذات بعدين تزامنا وتواكبا وأثر كل منهما فى الآخر، فبينما أخذ الوعى الوطنى بين طبقات المجتمع وفئاته ينمو حتى توج بثورة عام ١٩١٩، أخذ وعى المرأة المصرية فى التبلور حتى تجسد فى مشاركتها الفعالة فى كل مراحل الثورة بشكل لم يسبق له مثيل فى التاريخ المصرى الحديث. كانت ثورة عام ١٩١٩ بمثابة المخاض الذى خرج من رحمه جنين حركة نسائية وليدة انخرطت فيها النساء بين الجماهير غير عابئات بكل القيود الاجتماعية والثقافية المفروضة عليهن، فخرجن فى مجموعات بقيادة (هدى شعراوى) ورفيقاتها يجبن أحياء القاهرة هاتفات بحياة الوطن والحرية والاستقلال مطالبات بسقوط الحماية، مواجهاتٍ جيوش المحتل الأجنبى بأسلحته النارية، فاستشهد بعضهن وجرحت كثيرات.

منذ تلك اللحظة التاريخية أخذ مسار الحركة النسائية فى التشكل وبدأ بتكوين لجنة الوفد المركزية للسيدات، ثم جمعية نهضة السيدات، ثم اللجنة السعدية للسيدات، حتى ١٦ آذار/ مارس ١٩٢٣ عندما قررت (هدى شعراوى) ورفيقاتها تكوين تنظيم نسائى يقوم على أنقاض لجنة الوفد المركزية سمى الاتحاد النسائى المصرى، أولى برنامجه أهمية للطابع السياسى الوطنى أكثر من المطالب الاجتماعية النسوية. واستمر كفاح المرأة ليس فى مصر فقط بل فى غيرها من الأقطار العربية مرتبطا بحكم الظروف السياسية، بالنضال الوطنى بالدرجة الأولى. فدور المرأة الجزائرية فى حرب التحرير، وانضمامها إلى صفوف الفصائل الفدائية من أجل الدفاع عن حرية الوطن والذود عنه، يشهد بقدرتها على مواجهة ومقاومة المستعمر الفرنسى المجهز بالعتاد الحديث والمدعم من قبل الدول الإمبريالية، حتى استطاعت مع رفقائها الرجال إلحاق أكبر هزيمة بهم وتحقيق الاستقلال الوطنى.

معروف أيضًا دور النساء العراقيات فى الكفاح الوطنى من أجل الاستقلال وبخاصة ضد معاهدة (بورتسموث)؛ حيث كانت المعاهدة ستربط الأقطار العربية بالدول الإمبريالية، وهنا أدرك آلاف النسوة واجبهن الوطنى فاشتركن فى تظاهرات ووفود احتجاج إلى القصر الملكى، وأدى نضال الجماهير العريضة، بما فى ذلك النساء، إلى إحباط الاتفاقية.

والأمثلة كثيرة حول دور ومشاركة النساء العربيات فى حركات التحرر العربية، إلا أنه تبقى حقيقة لابد من التأكيد عليها، وهى أن حركة النساء العربيات بدأت بوعى سياسى وطنى فرضته ظروف مرحلة ما قبل الاستقلال، فى حين لم يتشكل وعى اجتماعى ناضج بالدرجة الكافية، فظلت حركة النساء فى المجتمعات العربية مرهونة بالانتصارات الوطنية والانتكاسات السياسية، على الرغم من توجه بعض هذه الحركات نحو العمل الاجتماعى والوعى بالمشاركة الاجتماعية.

إن التوجهات التى سيطرت على مفاهيم العمل والحركة الاجتماعية لكثير من التنظيمات النسائية سواء فى مرحلة ما قبل الاستقلال أو بعدها تميزت بأنها ذات فهم وطابع برجوازى اهتمت بالنساء المتعلمات من بنات الطبقات الوسطى فى المدن بينما ملايين النساء فى الأحياء الشعبية الحضرية وفى الريف والبادية، ظللن بعيدات عن اهتمام هذه التنظيمات، وفى الواقع إن مثل هذه التنظيمات بتوجهاتها البرجوازية عاجزة عن أن تلعب دوراً حقيقيًا من أجل رفع وعى المرأة وتحريرها، فسلامة التوجيه للحركة النسائية ومدى اتساعها وجماهيريتها يشكلان عاملاً أساسياً ليس لقضية تحرير المرأة فقط بل لقضايا التغيير الاجتماعى بصفة عامة أيضاً.

وهذا ما يدعونا إلى القول إن انتصار حركات التحرر فى المنطقة العربية لم يكن انتصاراً للمرأة فى مختلف الطبقات والشرائح الاجتماعية، فاستفادة المرأة الريفية والحضرية والشعبية والبدوية ظلت محدودة إذا قوبلت بما حصلت عليه المرأة فى الطبقة البرجوازية بشرائحها المختلفة؛ ففى حين استفادت النساء فى تلك الطبقات وحصلن على حقوقهن فى التعليم والعمل والصحة والمشاركة السياسية (وإن ظلت غير متكافئة مع الرجل فى الطبقات نفسها)، بقيت غالبية النساء فى الطبقات الفقيرة محرومات من تلك الفرص، تنتشر بينهن الأمية والخرافة والجهل وغيرها من الأمراض والمشكلات الاجتماعية والثقافية.

وبنظرة إلى الأوضاع السائدة فى المجتمعات العربية الآن وموقع المرأة على الخريطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية نستطيع أن نقرر أنه حتى تلك الإنجازات التى تحققت بالنسبة إلى المرأة البرجوازية بدأت تفقدها؛ حيث تراجع دورها وانحسرت مشاركتها فى مختلف جوانب الحياة الاجتماعية للمجتمع، بما يؤكد تخلف وعيها ليس الاجتماعى فقط بل السياسى أيضاً، حيث ارتبط الوعى السياسى

لديها، كما سبق أن أشرنا ، بمراحل النهوض الوطنى والانكسار السياسى.

يتجسد الانكسار السياسى، الذى يسيطر على البلدان العربية فى الوقت الراهن، والذى أخذت تشتد وطأته منذ هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧، فى حالة التبعية للنظام الرأسمالى العالمى وفى إعادة إنتاج التخلف الذى يسيطر على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتزايد حركة القمع والقهر السياسى للجماهير وحركات التحرر المعاصرة.

فى ظل هذه الأوضاع التابعة والمتخلفة كان لابد من ظهور أيديولوجيا تفلسف وتبرر هذه الأوضاع، ولما كان العقل العربى ما زال يعيش حالة الازدواجية الثقافية حيث يلعب الدين فيها دوراً بارزاً، فقد أخذ التيار السلفى المحافظ فى الصعود والسيطرة خلال العقدين الأخيرين، وأخذ خطابه يوجه جزءاً كبيراً منه إلى المرأة مطالبًا بفرض الحجاب عليها، والدعوة إلى عودتها إلى المنزل، والارتداد بتعليمها إلى التعليم الدينى، والوقوف ضد أى تعديل فى قوانين الأسرة والأحوال الشخصية من شأنه أن يصلح من أمورها ويحقق العدالة والمساواة من طرفيها .

والواقع أن الخطاب السلفى ليس جديداً على الساحة الفكرية والثقافية والسياسية، وقد ارتبط ارتباطاً قوياً بجماعة الإخوان المسلمين برموزها المعروفة وعلى رأسهم حسن البنا وحسن الهضيبى وسيد قطب الذين لعبوا دوراً فى تشكيل العقل العربى باتجاهاته المحافظة منذ الأربعينات حتى الآن. وعلى سبيل المثال نورد بعض آراء سيد قطب فى مسألة المرأة باعتباره أحد المنظرين الأساسيين لجماعة الإخوان المسلمين، وأحد الأقطاب الذين اعتمدت عليهم التيارات السلفية المعاصرة فى تناول مسألة المرأة وغيرها من المسائل الدينية والفقهية. ففى مقالة (العدالة الاجتماعية فى الإسلام) يولى سيد قطب اهتماماً كبيراً لمسألة وضع المرأة فى الأسرة والمجتمع. وعلى الرغم من إشارته إلى أن الإسلام قد ساوى بين المرأة والرجل، فإن تحليله يقوم على تقرير تفوق الرجل نظراً إلى ما يتمتع به من خصائص بيولوجية ونفسية، وهذا فى رأيه (لا يؤثر على وضع هذين الجنسين فى المجتمع) . ومن هنا كان تفسيره فى مصلحة الرجل وضد المرأة فى مسائل الإرث والشهادة والقوامة؛ حيث إن الرجل قد حررته الطبيعة من متاعب وهموم الأمومة، وهذا يساعده على توجيه قواه الجسدية والعقلية إلى القضايا الاجتماعية، الأمر الذى

يسهم فى تطوير الجانب العقلانى لديه، بينما تستهلك هموم الأمومة والأعمال المنزلية المرأة الأمر الذى ينمى الجانب العاطفى لديها، لذا تحتاج المرأة إلى الرعاية والدعم على شكل وصاية من قبل الرجل، وفى مسألة الشهادة فى المحاكم يقرر (أن المرأة تحت تأثير العواطف يمكن أن تنسى أو تخفى شيئاً ما).

يتميز الخطاب القطبى بأنه ذو طابع أيديولوجى وسياسى فى الوقت نفسه، أى إنه يتصل بمجالات الفكر والحركة على صعيد الدولة والمجتمع، وقد اتجه بدعوته إلى خلع الانتماء عن المجتمع واستبدال آخر جديد به (دينى سلفى)، وهذا من شأنه أن يفجر لدى الغير توتراً شديداً تجاه الواقع، ويخلق شحنات من الحلم والرفض قائمة على قطع جذرى عن الواقع الموضوعى، فتنتفى بذلك كل علاقة بين الفرد وواقعه.

إن علاقة التوتر والنفى بين الفرد والواقع الموضوعى، بخاصة بين النساء، لم يتضح تأثير الخطاب القطبى فيها إلا من خلال تيارين برزا منذ أواخر الستينات وخلال السبعينات والثمانينات. أحد هذه التيارات وقد تمثل فى الدعاة المتأثرين بحسن البنا وهم ما يطلق عليهم الدعاة الرسميون بدءاً بالباقورى وانتهاءً بالشيخ متولى الشعراوى، والتيار الآخر هو التيار المتأثر بسيد قطب الذى يتجه بدعوته إلى خلع الانتماء عن المجتمع وتكفيره واستبدال آخر جديد به . ومن أبرز قادته شكرى مصطفى وصالح سرية وعمر عبد الرحمن.

وجدير بالذكر أن التيار الثانى، على الرغم مما تميز به فى السنوات الأخيرة من قدرة على التنظيم والفعل، فإن تأثيره لا يزال محدوداً بين الجماهير، ومع هذا فهو من دون شك يمثل خطورة كبيرة خاصة بين الشباب المأزوم والمحبط والمثلب نتيجة لمجمل الأوضاع والسياسات القائمة التى تغلق أمامه كل فرص التحقيق والتعبير عن الذات.

أما التيار الرسمى ففى رأينا أنه الأكثر تأثيراً والأوسع انتشاراً، نظراً إلى مساندة السلطة الرسمية له وإعطائه مساحات واسعة فى وسائل إعلامها، بخاصة المسموعة والمرئية فى مجتمعات تشكل الأمية الأبجدية والثقافية نسبة كبيرة بين سكانها. وقد لاحظ أحد الذين كتبوا عن التيارات الإسلامية فى مصر، أن معدل ظهور هذا الأخير يزداد، الأمر الذى يبعث على التساؤل حول نوعية الأفكار التى يروج لها وبالأخص منها تلك التى تخص المرأة بالذات على اعتبار أنها المحور الذى نناقشه.

ولو تأملنا خطاب الشيخ الشعراوى بخصوص المرأة لوجدنا أنه ينطلق من الأساس نفسه الذى انطلق منه غيره من منظور التيار السلفى، والذى يرتكز على الفروق الطبيعية الفيزيولوجية والبيولوجية والنفسية فى تقسيم العمل بين المرأة والرجل، إلا أن مكمن خطورة الشعراوى يقف عند استخداماته اللغوية وأسلوبه الذى يتميز بالبساطة فى التعبير (استخدامه اللغة العامية) فهو كالذى يضع السم فى طبق من حلوى. ودعونا نذكر مثلاً لتأكيد المعنى السابق؛ فهو يقول فى دعوته إلى عودة المرأة إلى المنزل والاقتصار على دورها العائلى فى تربية الأبناء ورعاية الزوج ، إن دور المرأة فى البيت أشرف من دور الرجل خارجه لأنه يتعامل مع الأجناس الدنيا فى الوجود، فإنه إما مزارع يتعامل مع تربية المواشى والحيوانات وإما صانع يتعامل مع المادة الصماء، ولكن المرأة تتعامل مع أشرف شىء فى الوجود وهو الإنسان، والمرأة التى لا تريد أن تقتنع بهذه المهمة امرأة فاشلة، وبما أن خطابه يتوجه به إلى المرأة المتعلمة والعاملة فهو يرى أن المنزل وتدبيره يحتاج منها أن تكون مثقفة ثقافة الطبيب وثقافة الاقتصادى وثقافة المعلم .

ونستطيع أن نلمس الفارق الكبير بين الخطاب الإسلامى الحديث والتيار السلفى المعاصر من موقف كل منهما تجاه المسائل نفسها التى كانت مطروحة وما زالت، فبينما يقرر الطهطاوى ضرورة الاختلاط بين الفتى والفتاة فى المرشد الأمين للبنات والبنين، نجد الخطاب السلفى المعاصر يقف موقفًا متشدداً من موضوع الاختلاط فى التعليم بين البنات والأولاد ويعتبره مفسداً للأخلاق كما يشبهون دعاة الاختلاط بالمشركين الذى يتحدثون بمنافع الخمر وينسون إثمه الكبير. ويعارض أصحاب الخطاب السلفى التعليم الحديث باعتباره وافداً غربيًا ، ويؤكدون على ضرورة التعليم الدينى للفتاة تشبهًا بالسيدة عائشة، كما يرون أن التعليم الجامعى غير أساسى، فالأصل فى هذه المرحلة أن تكون المرأة وصلت إلى بيت الزوجية وأسست أسرة جديدة، عملاً بتوجيهات الإسلام بضرورة الزواج المبكر.

وفى العلاقة بين المرأة والرجل فى المجتمع يحرم الدعاة السلفيون على المرأة التعامل والتخاطب مع الأجنبى عنها، وقد وصل بهم الأمر فى التحقير والتقليل من شأن ومكانة المرأة فى الأسرة إلى حد القول إنه مادام الزوج قد دخل بالمرأة وكشف عورتها، فليس لها الحق فى الرفض أو الاحتجاج أو التمرد على أى شىء

يأتى به فى حقها ، وقد جاء هذا الحديث على لسان الشيخ الشعراوى فى برنامج تليفزيونى. إن الأمر لم يتوقف عند تزييف وعى المرأة من خلال خطاب دعاة السلفية بكل إنجازاتها التاريخية وأدوارها ومشاركتها الاجتماعية، بل وصل إلى حد تزييف التاريخ ؛ إذ يتهمون دعاة تحرير المرأة وقادة الحركة النسائية بالعمالة للاستعمار والصهيونية. لقد لعب هذا الخطاب الذى يعبر فى رأينا عن أيديولوجيا ومصالح الطبقة البرجوازية دوراً فى تحجيم دور المرأة وتزييف وعيها، ويدل على ذلك، فى حالة مصر:

أ ـ انتشار ارتداء زى الحجاب بين أعداد كبيرة من النساء من مختلف الطبقات والشرائح الاجتماعية فى الريف والحضر، ولو أن الملاحظ أنه يكثر انتشاره بين نساء الطبقة الوسطى. هذا ونشير إلى رأى عدد من الطالبات فى تحقيق أجرته صحيفة الأهالى ؛ حيث أجمعن على أن المرأة إذا خرجت سافرة من منزلها استشرفها الشيطان أى رحب وهلل لها، لذلك كان على المرأة أن تحافظ على وقارها وحشمتها وتتجنب الفتنة. ويستشهدن على ذلك بآيات مثل التى جاءت فى سورة الأحزاب ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُل لأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلابِيبِهِنَّ﴾ (سورة الأحزاب آية رقم ٥٩) كذلك الآية الأخرى فى سورة الأحزاب أيضاً : ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ سورة الأحزاب آية رقم ٥٣) . وفى الرد على سؤال حول حكم المرأة ورئاستها للدولة أو الوزارة، يظن أن أى دولة تحكمها امرأة هى دولة فاشلة وفقاً لما جاء فى الحديث الذى يقول : **(ما أفلح قوم ولوا أمرهم امرأة)** . وحول رأيهن فى قاسم أمين وهدى شعراوى، فقد وصفنهما بعبدة الأصنام وأنهما يمثلان النقطة السوداء فى تاريخ المرأة.

ب ـ ارتفاع معدلات البطالة، والبطالة المقنعة بين النساء اللاتى وصلن فى تعداد عام ١٩٨٦ بمصر إلى ٤٠ ٪، يضاف إليه أعداد النساء العاملات والمحسوبات على قوة العمل وهن حاصلات على إجازات تصل إلى ٦ سنوات متتالية لرعاية الأطفال.

ج ـ انحسار المشاركة السياسية للمرأة، وقد وضحت بشكل كبير فى مصر خلال انتخابات عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٦ .

د ـ رد الفعل السلبى بين جماهير النساء ما عدا بعض الطلائع منهن، بخصوص إلغاء قوانين الأحوال الشخصية التى احتوت بنودها على إعطاء عدد من الحقوق القانونية للمرأة. هذه بعض المظاهر التى إذا قسنا عليها مؤشرات الوعى السابق عرضها، لأمكن ببساطة التعرف إلى مدى التخلف وتزييف الوعى الذى يميز وضعية المرأة العربية المعاصرة.

يتضح من العرض السابق كيف أن مضمون الخطاب السلفى المعاصر حول المرأة وأبعاده وآثاره فى تخلف وتزييف وعيها، قد تبدى فى دفاعه عن الخيارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية القائمة فى المجتمع العربى، وذلك باقتصاره على رفض الفساد الأخلاقى، وتحويله الأنظار عن فهم التناقضات الاجتماعية والأسباب الحقيقية للتدهور والتخلف والتبعية. إن المطالبة والدعوة إلى عودة المرأة لملازمتها البيت، تشكل فى واقع الأمر حلولاً آنية لأزمة البطالة فى المجتمع والرغبة فى إيجاد فرص عمل لملايين العاطلين من الرجال الذين قد انسدت أمامهم آفاق العمل.

هكذا تبدو الازدواجية فى الفكر والواقع وتصل إلى ذروتها فيما تعيشه المجتمعات العربية اليوم من أوضاع، وفيما تعانيه المرأة العربية من تراجع وانحسار.

وقد اهتمت الأمم المتحدة منذ نشأتها بقضية المرأة فأصدرت عدداً من المواثيق والاتفاقيات الخاصة بها ، إضافة إلى عدد كبير من القرارات والتوصيات الصادرة من الجمعية العامة للأمم المتحدة وعن المجلس الاقتصادى الاجتماعى الذى يتضمن اللجنة المعنية بحالة المرأة... بالإضافة إلى القرارات والتوصيات التى اعتمدتها الوكالات المختصة والهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

وعلى الرغم من اختلاف نوعية وحجم التحديات التى تجابه المرأة ... فقد أجمع الرأى العام العالمى على أن التقدم الذى تم إحرازه فى مجال المساواة بين الرجل والمرأة وإسهامها فى التنمية وتمتعها بحقوق الانسان وفقًا للمواثيق الدولية كان بطيئًا وقليل الفعالية ؛ مما دفع المجتمع الدولى إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لرفع شأن المرأة وتحسين أوضاعها.

وكانت الحكومات العربية قد بدأت فى السبعينات بالتحدث عن الحاجة إلى إدخال المرأة فى قطاع الإنماء ، فأنشأت لذلك الدوائر المختصة ، وناقشت الخطط ... وتمخضت الثمانينات عن اهتمام حقيقى على الصعيد الشعبى العام ، انعكس فى

العديد من المؤتمرات والحلقات الدراسية التى عقدت فى المنطقة وخارجها حول المرأة العربية ودورها فى المجتمع ، ولا شك فى أن الاهتمام بنهضة المرأة العربية ومشاركتها الفاعلة فى التنمية يتطلب تكاتف الجهود السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وكانت هذه اليقظة العربية جزءاً من حركة عالمية أكسبتها دفعاً قوياً حين أعلنت الأمم المتحدة عام ١٩٧٥م السنة العالمية للمرأة . فى الحقيقة كانت دولتان عربيتان ، هما مصر وتونس ، من بين الدول السبع التى تقدمت إلى الأمم المتحدة بمشروع قرار يرمى إلى تخصيص سنة كاملة تسلط فيها الأضواء على القضايا النسائية ، وأصبحت السنة عقداً كاملاً يهدف إلى تحقيق المساواة للمرأة ، والتنمية والسلام للعالم مع حلول عام ٢٠٠٠م.

ولا نستطيع أن نقول إنه مع حلول عام ١٩٨٥م قد تحققت أهداف العقد الذى خصصته الأمم المتحدة للمرأة ... لا فى الوطن العربى ولا فى أى مكان آخر من العالم هذا ما أقرته المستندات التى قدمت من خلال المؤتمر الذى عقد فى نيروبى عام ١٩٨٥م بمناسبة نهاية ذلك العقد ، إنما على الرغم من ذلك التقدم ، فقد وصفت الأمم المتحدة مجمل الإنجازات بأنها متواضعة ، وحدد التقرير العراقيل التى ما زالت تحول دون تقدم المرأة حول العالم وعزاها إلى ما يلى : التقاليد العميقة الجذور ، عجز فى تفهم مدلولات الطروحات النسائية ، فقدان الموارد المالية لإصلاح وضع المرأة ، كما يلاحظ التقرير أن حكومات العالم ما زالت تفتقد الإدارة السياسية لتغيير الأوضاع التى جعلت المرأة مواطنة من الدرجة الثانية.

أوضاع المرأة العربية

تكون المرأة نصف المجتمع فى الدول الإسلامية ، وقد تزيد عن النصف قليلاً ، أو قد تنقص عنه قليلاً ، وقد اعترف المجتمع الدولى بدور المرأة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، بأن جعلت لها الأمم المتحدة الفترة من ١٩٧٥م – ١٩٨٥م عقداً باسمها وسمته : عقد المرأة ، مؤكدة أهمية المرأة بصفتها عاملاً مهماً فى التنمية البشرية.

ويشعر الباحث فى موضوع المرأة فى مجتمعنا ، أنه يسير على حقل ألغام ، وأنه يصطدم فى كل خطوة من خطواته بالكثير من القيم الاجتماعية ، والمقدسات الحساسة فى المجتمع ، ولابد لأى باحث يجرى بحثًا علمياً أو طبياً أو نفسياً فى أى

أمر يتعلق بالمرأة أن تبرز أمامه الأفكار والتقاليد وغيرها . إن التقاليد مسئولة إلى حد ما عما ترمى به المرأة اليوم من التخلف والعجز عن مواكبة الحياة سواء أكان ذلك على صعيد اختيار الزوج لها ، أو كونها أداة لإنجاب الأطفال ، أو لطلب العلم بجميع مراحله ، أو للعمل المنتج فى الميدان الاقتصادى ، أو للنشاط الثقافى فى الميدان الاجتماعى.

لقد واجهت المرأة فى الوطن العربى ، كما فى سائر أقطار العالم ، نوعًا من التمييز الجنسى على مدى قرون عدة ، وهذا ما ميز المرأة وجعل البحث فى وضعها أمراً مهماً ، إضافة إلى ذلك فإن الوطن العربى يشهد اليوم جدلاً محتدماً حول دور المرأة فى المجتمع وإلى أى مدى يفترض على المرأة أن تنخرط فى عملية التنمية وقطاعات العمل المستحدثة ، وإلى أى مدى سيؤثر هذا فى دورها التقليدى كزوجة وأم ، ويكشف بعض الجدل عن معارضة البعض من أنه إذا لم يحصل هذا التغيير فإن المجتمع العربى لن يستطيع التطور قدماً على الصعيد الاقتصادى أو السياسى أو حتى الاجتماعى، وقد بدأت الحكومات العربية فى السبعينات بالتحدث عن حاجة إدخال المرأة فى قطاع الإنماء ، وكانت هذه اليقظة العربية جزءاً من حركة عالمية كسبت دفعًا قوياً حين أعلنت الأمم المتحدة عام ١٩٧٥م السنة العالمية للمرأة ثم أصبحت السنة عقداً كاملاً (كما ذكرنا أعلاه) .

ولكن مكانة المرأة العربية ليست فريدة من نوعها ، فالنساء حول العالم لايزلن يعتبرن فريقًا مغبوناً . كما أن المعوقات التى تعترض سبيلهن هى ذاتها : تقاليد عميقة الجذور ، وفقدان التمويل لتحسين الأوضاع ، وفقدان الإرادة السياسية لتغيير الوضع ، ولهذه الأسباب يبنى مؤتمر الأمم المتحدة الذى عقد فى نيروبى عام ١٩٨٥م مخططات إضافية لتحقيق أهداف المساواة والتنمية والسلام ، وحدد المهلة حتى عام ٢٠٠٠م.

وفى الفترة السابقة لتبنى مؤتمر نيروبى الإستراتيجيات الجديدة ، أعدت الأمم المتحدة مراجعة لوضع المرأة فى جميع المناطق التابعة لها ، ومن المفيد إلقاء نظرة على توصيات اللجنة الاقتصادية - الاجتماعية لغرب آسيا للاستدلال على موقف الأقطار العربية . تضم هذه اللجنة التابعة للأمم المتحدة : البحرين ، اليمن ، مصر ، العراق ، الأردن ، الكويت ، لبنان ، عمان ، قطر ، السعودية ، سوريا ، الإمارات

العربية المتحدة ، وتظهر توصيات هذه اللجنة ، وربما عن غير قصد ، بعض الأسباب الكامنة وراء عدم قدرة المرأة العربية حتى الآن على تحقيق هدف المساواة، ولماذا بقى دورها فى المشاركة فى القطاع العملى محدود النطاق.

هناك أمران لافتان للنظر فى الموقف العربى مقارنة بالمناطق الأخرى ، وهى إفريقيا ، آسيا ، الباسيفيكى ، أوروبا ، أمريكا اللاتينية ، دول البحر الكاريبى . إن تقرير اللجنة المذكورة أعلاه بدأ بتعريف ثقافى للمنطقة العربية ، ولم يجد هذا ضرورياً لسائر المناطق ، وهو « إن الإستراتيجية التى تتبعها المرأة العربية والمرأة فى غرب آسيا حتى عام ٢٠٠٠م ، ترتكز على تراث الحضارة العربية - الإسلامية ، وعلى القيم الدينية والروحية للمنطقة التى هى مهد الرسالات السماوية التى تؤكد على حرية وكرامة الإنسان فى مختلف أرجاء الكون».

وفى أقسام أخرى من تقرير لجنة الأمم المتحدة ، كانت المعالجة شبيهة بتلك المتبعة حيال مناطق أخرى ؛ فقد أكدت التوصيات على ضرورة مشاركة المرأة فى صنع القرار ... وفى جنى الفوائد الناتجة عن الإنماء .

واقترح التقرير مراجعة قوانين العمل واتخاذ التدابير اللازمة لتزويد المرأة بما تحتاج إليه من إرشاد حول حقوقها ، واقترحت التوصيات مراجعة المناهج الدراسية وطرائق التعليم ، والكتب المدرسية ، لإعطاء البنين والبنات على السواء ثقافة مشتركة ... ويجب أن تتجه هذه المراجعات نحو تصحيح الصور التقليدية الثابتة للمرأة ، وحول وسائل الإعلام ، حثت التوصيات على تطوير صور بديلة للمرأة ترتكز على النواحى الإنتاجية فى عملها عوضًا عن التركيز على نشاطاتها الاستهلاكية.

١- المرأة العربية والإنماء:

إن العبارة اللافتة التى أطلقت فى السبعينات والثمانينات حول اشتراك المرأة فى شئون الإنماء قد أسفرت عن نتائج مختلفة فى الأقطار العربية ، فاشتراك المرأة فى القطاع العملى العصرى بقى محدوداً ، كما بقى استحقاقها للمساواة بموجب القانون موضع أخذ ورد ، والأسباب بطبيعة الحال معقدة . يعود السبب الرئيسى الأول فى النقاش حول دور المرأة فى المجتمع إلى أنه يدور فى إطار انفصامى؛

فنرى من ناحية تشجيع المرأة على الانضمام إلى مشاريع الإنماء كشريك مساو، ومن ناحية أخرى نبقيها مكانها كممثلة من الدرجة الثانية ضمن مضمار الأسرة. وسيستغرق حل هذه المعضلة وقتاً طويلاً ؛ إذ إن النقاش الذى يدور حول دور المرأة لا يزال عالقاً.

أما السبب الرئيسى الثانى فيعود إلى أن عملية الإنماء فى الأقطار العربية وفى أقطار أخرى من العالم الثالث كانت مغامرة ضعيفة على صعيدى التحديد والتنفيذ، ولم يتحقق النجاح المنشود من خلال الجهود التى بذلتها الحكومات العربية لمضاعفة الإنتاج وتوزيع الخدمات الصحية والتربوية؛ وذلك بسبب قلة الخبرة من جهة ، وموقف اللامبالاة من جهة ثانية ، وقد استبعدت غالبية الناس من عملية صنع القرار. إذن أولئك الذين يجاهرون بأن إتاحة فرص التعليم والعمل فى القطاع العصرى الحديث من شأنها أن تحرر طاقات المرأة ، يتجاهلون الحقيقة الواقعة بأن طاقات المجتمع العربى ككل ليست متحررة بمجملها، وبما أن المرأة قد بدأت مسيرتها منطلقة من مركز ثانوى فأمامها الكثير لتلحق بركب التقدم ، وبالمقابل تبقى الفرص المتاحة لها لتحقيق أهدافها قليلة ، وهناك عوامل عديدة يجب أخذها بعين الاعتبار حين نبحث فى مدى اشتراك المرأة فى عملية الإنماء . من بين هذه العوامل : الحاجة الاقتصادية ، الفرص المتاحة للمرأة فى القوة العاملة ، وقدرة المرأة على القيام بمهامها.

ما السلطة التى وضعت بتصرف المرأة كى تتمكن بواسطتها من إحداث التغيير الملائم وتحقيق المساواة ؟ فكما يلحظ أحد مستندات الأمم المتحدة ، فإن ذلك يعتمد على استعداد النساء للاتحاد فى سبيل مساعدة بعضهن بعضاً من أجل تحسين ظروفهن المادية الرديئة ، وتحسين مكانتهن الثانوية ، وبذل الوقت والطاقة والخبرة اللازمة للمشاركة السياسية.

٢- المرأة العربية وأوضاع السكان :

يواجه الوطن العربى تحدياً سكانياً يؤثر فى تمتعه بثمار التنمية الاقتصادية ، وتطلعه إلى حياة أفضل وانخفاض مستوى العمالة وحجمها، وارتفاع نسبة الإعالة ، والإرهاق المادى للأفراد والحكومات فى توفير التعليم والإنفاق عليه . إن عدد سكان العرب يرتفع ، ونسبة الفقراء بينهم ترتفع ، وقد توقع صندوق النقد العربى أن يبلغ

عدد السكان العرب فى الأقطار الـ ٢١ نحو ٢٩٩ مليون شخص سنة ٢٠٠٠م ، وأشار البنك الدولى إلى أن عدد الفقراء يزداد فى مناطق كثيرة ، منها الشرق الأوسط ، وأوضح التقرير أن الأشخاص دون الخامسة عشرة يمثلون نحو ٥٠٪ من السكان العرب فى مقابل ٢٢٪ فى الدول الصناعية و٢٨٪ فى الدول الأخرى النامية ، أما عدد السكان العاملين فى الأقطار العربية فيبلغ ٦٧ مليوناً وسيصبح ٨٧ مليوناً سنة ٢٠٠٠م ، معظمهم من العمال غير المتخصصين ونصف المتخصصين.

ونضيف هنا أن الخصوبة العالية وغير المطلوبة تؤثر بصورة ضارة فى صحة الأفراد والأسرة، وبخاصة فى الأوساط الفقيرة ، وتشكل عائقًا خطيراً أمام التقدم الاجتماعى والاقتصادى، والنساء والأطفال هم الضحية الرئيسية للخصوبة غير المنظمة ؛ فالزيادة الكبيرة فى عدد مرات الحمل ، وزيادة التقارب بينها، وكذلك الحمل فى سن مبكرة، أو متأخرة تشكل كلها أحد الأسباب الرئيسية لوفيات الأمهات والأطفال الرضع وإصابتهم بالأمراض ، ولابد من الإشارة إلى العلاقة المتبادلة والقوية بين تعليم المرأة ، وإنقاص معدلات الخصوبة ، فليس هناك من شك فى أن انتشار الأمية بين النساء يأتى فى مقدمة الأسباب فى تكوين اتجاهات إيجابية نحو الرغبة فى الإنجاب ، وتعليم المرأة وارتفاع مستواها يؤدى دون شك إلى ارتفاع طموحها ، وتطلعها إلى حقها ، وتثبيت مركزها فى الأسرة ، بأشياء غير كثرة الإنجاب، فالمرأة المتعلمة تميل إلى أن تشارك فى الأعمال المنتجة لترفع من مستوى العائلة الاقتصادى ، وبالتالى تستجيب أكثر لبرامج تنظيم الأسرة ، واستخدام طرق منع الحمل وإطالة الفترة بين إنجاب الأطفال ، وهناك دلالات تشير إلى أن زيادة تعليم النساء تؤدى إلى الإقلال من الخصوبة أكثر من زيادة مماثلة فى تعليم الرجال.

وتطبيق مبدأ المساواة بين الإناث والذكور فى التعليم يعنى أن تتساوى فرص دخول الفتيات ، وأن تتاح لهن فرص إتمام تعليمهن ، وأن تختفى الاتجاهات السلبية فى مجال تعليم المرأة ، وتتلاشى التميزات وتتطور التقاليد وغيرها من المعوقات التى تعرقل تعليم البنات ، فلا تزال البنات فى البلدان العربية يخرجن من المدارس قبل إتمام تعليمهن بنسب تفوق ما يحدث فى نطاق تعليم البنين وفى أعمار مبكرة عن البنين، ومشاكل تعليم المرأة فى كل مكان كبيرة ومعقدة ، بمعنى أنها تتصل بغيرها من المشكلات الحيوية مثل مشكلة السكان والصحة والتغذية وانخفاض مستوى

المعيشة، وغيرها من المشكلات الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية ، وحل هذه المشكلات رهن بتعليم البنات ، وتعليم المرأة يتأثر بتلك المشكلات ، فالمرأة هى التى تأخذ على عاتقها تدبير شئون الأسرة وتربية الأجيال القادمة.

ومن الخصائص المميزة لسكان البلدان العربية ، قلة مشاركتهم فى النشاط الاقتصادى ، أى إن معدل المشاركة فى القوى العاملة منخفض جداً . فلا يشارك فى النشاط الاقتصادى إلا شخص واحد من كل أربعة أشخاص تقريباً ، ويعزى ذلك إلى ارتفاع نسبة صغار السن (١٥ سنة وأقل) من جملة السكان وقلة مشاركة المرأة العربية فى النشاط الاقتصادى.

أما من حيث التعليم فلا تزال الأمية مرتفعة فى البلدان العربية خصوصاً بين النساء ، وتبلغ هذه النسبة بين الإناث حوالى ٦٥ ٪ بينما تقل عن ٤٢ ٪ بين الذكور . فحوالى ٩٠ ٪ من البنين الذين وصلوا إلى سن المدرسة الابتدائية يلتحقون بتلك المدارس ، بينما ٧٠ ٪ من البنات هن اللواتى يذهبن إلى المدارس الابتدائية ، ولكن حوالى نصف هؤلاء فقط هم الذين يلتحقون بالمدارس الثانوية.

ويعتبر معدل الخصوبة (الذى يعنى متوسط عدد الأطفال الذين تنجبهم المرأة الواحدة طيلة فترة قدرتها البيولوجية على الإنجاب) عالياً فيتجاوز هذا المعدل ستة أطفال للمرأة العربية ، وهو فى الأردن ٩و٦ طفلاً والإمارات العربية المتحدة ١و٧ طفلاً ، والسعودية ١و٧ طفلا ، والعراق ٧و٦ طفلاً ، والسودان ٦و٦ طفلاً ، وقطر ٢و٦ طفلاً ، وتونس ٦و٤ طفلاً ، ومصر ٧و٤ طفلاً ، ولبنان ٨و٤ طفلاً ، ولا يتجاوز هذا المعدل طفلين اثنين للمرأة الواحدة فى معظم البلدان الأوروبية وأمريكا الشمالية.

٣- التعليم والمرأة العربية :

تعتبر الأمية من أهم المعوقات ، بل والتحديات التى تحول دون مشاركة المرأة فى التنمية ، فإن التعليم يمثل عنصراً فعالاً للمرأة بالنسبة للتنشئة الاجتماعية، والتواصل الاجتماعى ، وهو وسيلة التنمية الاجتماعية والثقافية ؛ إذ يزودها بالقيم والمفاهيم والمعارف ، فالتعليم يعد هدفاً رئيسياً من أهداف التنمية ، ولقد شغلت المرأة الوظائف الفنية العالية واستطاعت أن تشارك فى تنمية الموارد البشرية التى تمثل الدعامة الأساسية فى كل مشروعات وبرامج التنمية كلها ، هذا فضلاً عن أن التعليم

يوسع أفق المرأة ، ويطور تطلعاتها وآمالها.

لذلك فمن أهم التحديات التى تواجه الأقطار العربية فى القرن الحادى والعشرين تطوير نظمها التعليمية بحيث تكفل المساواة فى الفرص التعليمية بين الذكور والإناث ، وتحث المؤتمرات الدولية والإقليمية (المؤتمر الدولى للتربية الذى عقد فى جنيف ١٩٩٠م ومؤتمر جومتين ١٩٩١م) على إزالة كافة أشكال اللامساواة فى التعليم بين الإناث والذكور فى جميع مستويات التعليم ، وتعميم التعليم الابتدائى للإناث ؛ ذلك أنه فى المجتمعات العربية وعلى الرغم من انتشار التعليم باعتباره مطلباً عاماً ، إلا أن النظرة الاجتماعية التقليدية ما زالت فى معظم هذه المجتمعات، وبخاصة فى الأرياف والبادية والتجمعات السكانية الشعبية ، تعتبر أن الوضع الطبيعى للمرأة هو الزواج وحياة البيت وتقسيم الأدوار بناء على هذا التمييز .

وتؤكد البيانات الإحصائية أن معدلات تسجيل الإناث تنخفض فى البلدان العربية التى تعانى مشكلات اقتصادية ، كما أن الأقطار العربية التى شهدت نمواً اقتصادياً ارتفعت فيها معدلات التسجيل للإناث وازدادت نسبة تعليمهن . وظهر هذا جليّا فى الأقطار النفطية ، وهذا يقودنا إلى الحديث عن الأقطار النفطية التى تتمثل لتشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمع كله ، وتعنى أيضاً مدى تنمية قدرات ومهارات الأفراد للمشاركة الفعالة ومدى مشاركة المرأة فيها.

وعلى الرغم من ازدياد نسبة الاستيعاب فى المدارس فى جميع الأقطار التى بلغت فى معظمها ١٠٠ ٪ من الأطفال فى سن التعليم ، إلا أن الملاحظ عدم توفر أجهزة مختصة فى الأقطار العربية لمتابعة الأطفال وأولياء الأمور للتأكد من التحاق الأطفال بالمدارس ، يعنى ذلك أن قوانين الإلزام بقيت إلى يومنا هذا فى معظم الأقطار العربية مجرد نظام ، وهنا يكمن السبب فى انخفاض نسبة تعليم الإناث.

وبالرغم من تأكيد المؤتمرات العربية (مؤتمر مراكش ١٩٧٠م ومؤتمر أبو ظبى ١٩٧٧م) ، على إزالة الفوارق فى فرص التعليم فيما بين الذكور والإناث ، ولكن الواقع الفعلى لا يعكس تنفيذ القرارات ؛ إذ لاتزال نسبة تسجيل الإناث فى جميع مستويات التعليم أقل من الذكور ، بالرغم من أن تسجيل الإناث قد حقق ارتفاعاً ملحوظاً بالنسبة إلى التسجيل الكلى ؛ وهذا يدل على التوسع فى تعليم الإناث فى المرحلتين الثانوية والتعليم العالى ، ويمكن تفسير ازدياد نسبة تسجيل الإناث فى

التعليم العالى بتوفير فرص التعليم العالى للذكور فى الجامعات الأجنبية ، بينما لا تتاح مثل هذه الفرصة للإناث، لذا ترتفع نسبة الإناث المسجلات فى بعض الأقطار العربية مثل الكويت ولبنان والأردن والبحرين وقطر والإمارات.

لذلك يلخص بعض المشتغلين فى التربية كافة الأسئلة التى يمكن توجيهها لأى نظام تعليمى بالسؤالين التاليين:

* ما الذى يتمسك به هذا النظام باعتباره شيئاً ذا قيمة ويمكن أن يكون غاية نهائية؟

* ما وسائل هذا النظام فى تحقيق تلك الغاية؟

بالطبع فإن هذا السؤال أو ذاك ينطلق من العلاقة بين النظام التعليمى والنظام الاجتماعى ؛ فالنظام التعليمى لا ينطلق فقط إلى تكوين المنتجين الجدد أو إلى تطوير قوة العمل أو إيصال المعارف. إن هذا النظام إذ يعبر بهذه المحطات ، فلكى يصل إلى نقل الثقافة السائدة الشرعية ومعها معارف ومهارات مما هو مقبول اجتماعيًا ، ولكى يحافظ بالتالى على البنيان والنظام الاجتماعى السائد ، ولعل فى هذا الجزء تفسيراً لظاهرة الوضع التعليمى ، ويستخدم النظام الاجتماعى الوضع التعليمى للوصول إلى أغراضه ، وهو يتلخص فى جملة من الوسائل منها المناهج والكتب والطرائق وأنواع العلاقات السائدة فى المدرسة.

فما القيم وأنواع السلوك المتعلقة بالمرأة التى تنقلها المدرسة إلى الأطفال والشباب وتحملها من المجتمع ثم تعيدها إليه محافظة على الصورة السائدة (إلا فيما ندر) ؟ وهل سيقوم النظام التربوى بتغيير القيم والمواقف المتعلقة بالمرأة ؟ لابد من القول إن المرأة العربية لاتزال تفتقر إلى الثقة بنفسها ؛ لأنها عاشت تابعة قروناً عدة، وهى لاتزال تعيش بعيدة عن العمل المنتج فى البيت والمجتمع ، بعيدة عن الاشتراك فى صنع القرار. من هنا تأتى مسئولية التربية والتعليم فى تأكيد شخصيتها وإحساسها بالثقة والقدرة على العمل والإنتاج والعطاء ، وتحريرها من الخوف ، وتعليمها كيف تفكر تفكيراً علميًا ، وكيف تختار وكيف تشارك فى صنع الحياة بإشراكها فى صنع القرارات التى تنظم مجتمعنا.

٤- المرأة العربية والعمل :

يختلف إسهام المرأة فى القوى العاملة من دولة إسلامية إلى أخرى ، فبعض الدول ينخفض بها حجم القوى العاملة ، وينخفض تبعًا لذلك نصيب المرأة من هذه القوى العاملة ، وبعضها الآخر يرتفع بها حجم القوى العاملة بالنسبة إلى مجموع السكان ، ويرتفع كذلك نصيب المرأة فى الإسهام فى هذه القوى العاملة.

شهدت الأقطار العربية تطوراً ملموسًا بالرغم من الأوضاع الراهنة المتردية فيما يتعلق بتوفير المرافق والخدمات الأساسية ، وذلك فى مجالات الصحة والتعليم والثقافة ، كما جرت تحولات فى البنى الهيكلية لاقتصاد البلدان العربية ولم تجر هذه التطورات إلا بإسهام جميع فئات المجتمع نساءً ورجالاً .فهناك زيادة فى إسهام المرأة العربية فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، إلا أن هذا الإسهام ليس كافيًا حيث يتراوح بين ١٠ ٪ و١٥ ٪ من إجمالى قوة العمل ، ويتطلب إسهام المرأة العربية فى الحياة الاقتصادية ، وهى تمثل نصف الموارد البشرية ، واستفادتها من ثمار التنمية جهوداً خاصة بتعويض التفاوت بين أوضاع النساء والرجال إلى مظاهر عدم المساواة الناشئة عن التراكمات التاريخية الطويلة فى هذا المجال. ويعتبر العمل ضمن المجالات التى تسهم فى تطوير المرأة وتحسين أوضاعها أحد العوامل المؤثرة فى إدماجها فى العملية التنموية، وكذلك تعتبر نسبة مشاركة المرأة فى قوة العمل مؤشراً ذا دلالات على مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، فبقدر ما تنخفض هذه الشركة يهبط المردود الاقتصادى للمرأة مكانتها الاجتماعية.

إن خوض النساء بشكل متزايد فى مجالى التعليم والتوظيف يشكل دليلاً واضحًا للوضع الجديد الذى يميز تقدم المرأة وتحررها، غير أنه بالرغم من هذا لا تزال المجالات المتاحة للنساء محدودة ، وتعتبر النسبة التى تسهم بها قوة العمل النسائية فى النشاط الاقتصادى فى البلدان العربية من أدنى النسب فى العالم حتى بالنسبة إلى دول العالم الثالث الأخرى . وقد ارتفعت نسبة إسهام المرأة العربية فى قوة العمل من ٦و٦ ٪ عام ١٩٧٧م إلى ٩ ٪ عام ١٩٨٠م ، ويتوقع مكتب العمل الدولى أن تصل هذه النسبة إلى ١١ ٪ من مجموع القوى العاملة عام ٢٠٠٠م ، أما نسبة النساء المشتغلات إلى إجمالى قوة العمل فى البلدان العربية ، فقد وصلت إلى ٩ ٪ بالمقارنة مع نسبة ٢٦ ٪ فى البلدان النامية الأخرى و٧و٤٧ ٪ فى الاتحاد

السوفيتى سابقاً وتتراوح نسبة النساء المشاركات فى قوة العمل من مجموع النساء فى البلدان العربية بين ٣ ٪ فى كل من قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة ، و٢٢ ٪ فى لبنان ، وترتفع هذه النسبة لتصل إلى ٢٩ ٪ فى الأقطار العربية الزراعية كالصومال وموريتانيا.

والجدير بالذكر أن ظاهرة ضآلة نسبة مشاركة المرأة فى قوة العمل ليست مستقلة عن ضآلة قوة العمل بشكل عام مقارنة بمجموع السكان فى البلدان العربية ، حيث ترتفع نسبة الإعالة إلى ٤ : ١ ، ولا يسهم سوى ٢٦ ٪ من السكان فى القوى العاملة ، وتعتبر هذه النسبة ، أى نسبة السكان النشيطين اقتصادياً إلى إجمالى السكان منخفضة بالمقارنة مع بلدان أخرى حيث بلغت ٧و٤٧ ٪ فى آسيا و٢٩ ٪ فى إفريقيا ، وفى الأقطار التى يغلب عليها الطابع الزراعى ، فإن الغالبية العظمى من النساء النشيطات اقتصادياً يعملن فى القطاع الزراعى حيث تبلغ نسبتهن إلى إجمالى النساء النشيطات ٢و٩٢ ٪ ، ويمكن تفسير اشتراك نسبة عالية من النساء العربيات فى القطاع الزراعى ؛ إذ إن قسماً كبيراً من السكان العرب يقيمون فى الريف كما أن المزارع من النوع الأسرى السائد ، ومن الناحية التقليدية تقوم المرأة بمساعدة زوجها فى المزرعة ، إضافة إلى أن العمل الزراعى لا يتطلب أى تعليم إلا التعليم عن طريق الممارسة والخبرة.

يلى قطاع الزراعة ، من حيث الأهمية فى جذب النساء العاملات ، قطاع الخدمات (بما فيه قطاعات المال والتجارة والنقل) أما بالنسبة إلى استخدام المرأة فى قطاع الصناعة ، فإن نسبة النساء العربيات العاملات هى أقل نسبة فى العالم ، وهذه النسبة أعلى فى البلدان العربية مثل الجزائر ومصر والعراق والأردن ولبنان وسوريا وتونس ، وأدنى فى أقطار الخليج التى تعتمد على العمالة الوافدة، وبالتالى يمكن القول إن عمل المرأة العربية لا يزال مقصوراً على مجالات محددة كالتعليم والخدمات الطبية ، بينما يظل إسهامها فى قطاع الإنتاج محدوداً للغاية أو حتى منعدماً تماماً فى بعض الأقطار العربية.

لا يمكن فصل مفهوم المرأة العاملة عن أمور أخرى لها تأثير فى عمل المرأة، من هذه الأمور عوامل تعليمية وديمقراطية وسياسية ودينية وثقافية ، وثمة مشكلة تواجهها المرأة العاملة هى تقسيم العمل بين الجنسين مع أن التشريعات الرسمية لا

تقيد بحث المرأة عن عمل فى القطاع العام ، إلا أن الواقع العملى والأعراف تقيدها.

أما إذا انتقلنا إلى دراسة وضع المرأة فى التعليم المهنى والتقنى ، فإننا نجد أن التحاق المرأة بهذا المجال التربوى يتميز بعدم المساواة التى تعود أسبابها إلى عوامل متعددة يتعلق بعضها بالأنظمة التعليمية ، وبعضها الآخر بطبيعة المجتمع ، وما يحكمه من عوامل اجتماعية وثقافية . أما العوامل الاجتماعية فتتبلور فى بعض الاعتبارات السائدة التى لا تعترف بضرورة توجيه البنات نحو مهنة معينة ، وذلك للاعتقاد بأنهن لن يعملن فى المستقبل إلا بشكل مؤقت أو بأنهن لا يتمتعن بقوة جسدية ومهارة يدوية تخولانهن القيام ببعض الأعمال المهنية ، هذا بالإضافة إلى القيود الثقافية والتقليدية والدينية التى تحصر النساء فى المجالات التعليمية المؤدية إلى قطاعات عملية مسماة أنثوية تقليدية كالتعليم والخدمات الطبية المساعدة والأعمال المكتبية والصناعات النسيجية والغذائية ... ويأتى النظام التعليمى ليعكس بعضاً من هذه القيم الاجتماعية ، فهو إما أنه لا يوجه الطلبة نحو اختيار المهنة المناسبة أو أنه يوجه هؤلاء الطلاب لاختيار الأعمال التى تتناسب مع الأدوار الاجتماعية المسندة إلى كلا الجنسين من الطلاب.

هذا وتجدر الإشارة إلى مظاهر عدم المساواة فى فرص التعليم التقنى والمهنى بين الذكور والإناث فى العديد من الأقطار العربية ؛ ففى لبنان مثلاً تمثل الإناث ٤و٤١٪ من إجمالى الطلاب ، وترتفع هذه النسبة فى القطاع الخاص لتصل إلى ٥٤٪ وهذا القطاع غير ملتزم بالمناهج والشهادات الرسمية ، بينما تنخفض إلى ٦و٢٩٪ إذا ما اقتصرت المقارنة بين الذكور والإناث على الطلاب الذين يتقدمون إلى الامتحانات الرسمية فى القطاعين الرسمى والخاص ، ويعود هذا الفارق إلى كون التعليم التقنى الرسمى يضم اختصاصات عديدة لاتزال حتى اليوم بعيدة عن اهتمامات الإناث ، كالميكانيكا والكهرباء والإلكترونيات والحدادة والخراطة ، بينما يضم التعليم الخاص اختصاصات كثيرة يمكن إنجازها بسهولة وبمدة وجيزة كالخياطة والتطريز والسكرتارية والطباعة.

ويمكن الاستنتاج أن هناك بشكل عام عدم مساواة فى الفرص التعليمية بين الذكور والإناث من حيث تحديد مجال التعليم وتحديد نوعيته . فبالرغم من أن الفتاة بإمكانها الدخول إلى التعليم العام وإلى التعليم العالى المتوسط والجامعى ، إلا أنه

غالباً ما يتعين عليها أن تتجه إلى الدراسة فى كليات تؤهلها إلى مهام لا تتناقض والاتجاهات الاجتماعية السائدة ، كالكليات الأدبية والتربوية والطبية مثلاً ؛ وذلك كنوع من التوفيق بين ما يفرضه الواقع الجديد وما يمكن قبوله فى نظام القيم والمفاهيم.

هذا ونظراً لارتباط التعليم بالتنمية ؛ حيث إنه المصدر الذى يوفر احتياجات المجتمع ومتطلباته من القوى العاملة المدربة والمؤهلة فى مجالات العمل المختلفة ، فإن لإقبال الفتيات على التعليم فى الأقطار العربية بصورة عامة وعلى التعليم المهنى والتقنى بصورة خاصة ، أهمية كبيرة تتحدد على أساسها مكونات القوى العاملة وحجمها فى المجتمع ، فمن خلال زيادة إسهام الإناث فى التعليم المهنى والتقنى يمكن رفع نسبة إسهام المرأة بصورة فعالة فى حجم القوى العاملة وزيادة قدرات المجتمع على الإنتاج والتقدم.

مراجع الفصل السادس

* إبراهيم حيدر : حق المرأة فى العمل ، الإنجاز والقصور والمعوقات ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا ، والمركز الإقليمى للبحوث والتوثيق والعلوم الاجتماعية ، القاهرة ، ١٩٨٧م.

* أمير خواسك : رائدات الأدب النسائى فى مصر ، مكتبة الأسرة ، ٢٠٠١م.

* أميرة فهمى : التمييز ضد المرأة فى قانون العقوبات ، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر السكان ، القاهرة ، ١٩٩٤م.

* بو على ياسين : حقوق المرأة العربية فى الكتابة العربية منذ عصر النهضة ، دار الطليعة الجديدة ، دمشق ، ١٩٩٨م.

* توفيق يوسف : النساء الداعيات ، دار الوفاء ، المنصورة ، ١٩٩٣م.

* جامعة الأزهر : المركز الدولى الإسلامى للدراسات والبحوث السكانية ، التربية السكانية ، ١٩٩٧م .

* جوليت منسى : المرأة فى العالم العربى ، دار الحقيقة ، بيروت ، ١٩٨١م.

* حذام زهور عدى، ومريم سليم : قضايا المرأة العربية المعاصرة ، مجلة المستقبل العربى ، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٢٧٥ ، لبنان ، ٢٠٠٢م

* حسين العويدات : المرأة العربية فى الدين والمجتمع ، الأهالى للطباعة والنشر ، دمشق ، ١٩٩٦م.

* حورية مجاهد : المرأة المصرية فى المجالس النيابية ، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر المرأة المصرية وتحديات القرن الحادى والعشرين ، ١٩٩٤م.

* روجيه غارودى : فى سبيل ارتقاء المرأة ، ترجمة جلال مطرجى ، دار الآداب ، بيروت ، ١٩٨٢م.

* زكى السيد أبو غضة : مساوئ تحرر المرأة فى العصر الحديث ، دار الوفاء

للطباعة والنشر والتوزيع ، المنصورة ، ٢٠٠٤م.

* زكى على السيد أبو غضة : المرأة بين الشريعة وقاسم أمين ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، المنصورة ، ٢٠٠٤م.

* زينب رضوان : المحددات الاجتماعية لعمل المرأة. مؤتمر المرأة العاملة وتحديات القرن الـ ٢١ . من ٢٩-٣٠ مايو ,١٩٩٥ القاهرة: الاتحاد العام لنقابات عمال مصر. سكرتارية المرأة العاملة.

* شذى سلمان : المرأة المسلمة ، عمان ، ١٩٩٧م.

* عبد الله أحمد يوسف : المرأة فى زمن متغير ، مطبعة خليج أخان ، القطيف ، السعودية ، ٢٠٠٣م.

* عبد المنعم شوقى : تنمية المجتمع وتنظيمه ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٨٠م.

* عزة خليل : الجمعيات الأهلية ومشاركة المرأة فى عملية التنمية. ورشة عمل المنظمات الأهلية ودورها فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر. ٢٢-٢٤ أكتوبر ,١٩٩٤ القاهرة: مركز البحوث العربية.

* على عثمان : المرأة العربية عبر التاريخ ، دار التضامن ، بيروت ، ١٩٧٥م.

* غادة الخرسانى : المرأة والإسلام ، دار النهار ، بيروت ، ١٩٨٠م.

* فؤاد عبد المنعم رياض : ضرورة تحقيق المساواة القانونية بين الأب والأم فى نقل الجنسية المصرية إلى الأبناء ، بحث مقدم لمؤتمر السكان ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٩٤م.

* فاطمة بهى الدين : دور المرأة فى المشاركة الشعبية فى التنمية الريفية. الحلقة الدراسية للمشاركة الشعبية فى التنمية الريفية من ١٧-١٩ يونيو ١٩٧٥ فى الإسكندرية. القاهرة: وزارة الشئون الاجتماعية.

* فاطمة بهى الدين: (١٩٧٦). عمالة المرأة وأثرها فى تنشئة الطفل. القاهرة: وزارة الشئون الاجتماعية ، ١٩٧٦م.

* قاسم أمين : المرأة الجديدة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٣م.

* قاسم أمين : تحرير المرأة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٣م.

* مجموعة باحثات : الحركة النسائية العربية (مداخلات وأبحاث من أربعة بلدان) مركز دراسات المرأة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٩٥م.

* محمد رشيد العويد : من أجل تحرير حقيقى للمرأة ، دار حواء ، ودار ابن حزم ، ط٢ ، ١٩٩٤م.

* محمد قطب : شبهات حول الإسلام ، دار الشروق ، جدة ، ط١٤ ، د. ت.

* محمد قطب : قضية تحرير المرأة ، دار الوطن ، الرياض ، د. ت.

* مديحة أحمد عبادة: خروج المرأة للعمل وأثره على التنشئة الاجتماعية للأبناء: دراسة ميدانية على الزوجات العاملات بمدينة سوهاج. المؤتمر العلمى الثالث. الأسرة العربية: الواقع والمتطلبات. من ١٧-١٩ مارس ١٩٩٠ . القاهرة: المعهد العالى للخدمة الاجتماعية. مركز البحوث والتدريب والتجريب.

* مريم سليم : أوضاع المرأة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربى (١٥) المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، ١٩٩٩م .

* نوال السعداوى : توأم السلطة والجنس ، دار المستقبل العربى ، ١٩٩٩م.

* نوال السعداوى : قضايا المرأة والفكر والسياسة ، مكتبة مدبولى ، ٢٠٠٢م.

* يونان لبيب رزق : المرأة المصرية بين التطور والتحرر ١٨٧٣-١٩٢٣م ، المجلس القومى للمرأة، مركز تاريخ الأهرام ، د. ت.